

Distr.: General
21 September 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة التاسعة والعشرون المستأنفة

فيينا، 3 و4 كانون الأول/ديسمبر 2020

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:
التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية
لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

لجنة المخدرات

الدورة الثالثة والستون المستأنفة

فيينا، 2-4 كانون الأول/ديسمبر 2020

البند 4 (ب) من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:
التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج
المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تنفيذ الميزانية المُدمجة لفترة السنتين 2020-2021 لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير المديرية التنفيذية

ملخص

يُبيّن هذا التقرير التعديلات التي أُدخلت على الميزانية المُدمجة لفترة السنتين 2020-2021 لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) (E/CN.7/2019/14-E/CN.15/2019/16) ويقدم معلومات عن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن تخصيص أموال تكاليف دعم البرامج، وعن استعراض نموذج التمويل الذي يعتمد عليه المكتب، وتنفيذ مبادرات إصلاح الأمم المتحدة، والإجراءات المتخذة لمعالجة توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، على نحو ما طلبته لجنة المخدرات في قرارها 9/62 ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها 4/28.

وقد نُقّحت ميزانية الأموال المخصّصة الغرض لتبلغ 568,6 مليون دولار، بحيث تجبّد تقديرات أكثر حرصاً بشأن مبلغ التنفيذ لعام 2020 ومقداره 267,4 مليون دولار (وكان مبلغ الميزانية الأولي 369,9 مليون دولار) ولعام 2021 مقداره 301,1 مليون دولار (وكان مبلغ الميزانية الأولي 328,0 مليون دولار)، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى جائحة كوفيد-19. ويمثل مبلغ 568,6 مليون دولار انخفاضاً إجمالياً قدره 129,3 مليون دولار مقارنة بمبلغ تلك الميزانية الإجمالي وقدره 697,9 مليون دولار الذي أقرته لجنة المخدرات في قرارها 9/62 ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها 4/28. وانخفضت تقديرات أموال تكاليف دعم

* E/CN.15/2020/1/Rev.1



الرجاء إعادة استعمال الورق

031120 031120 V.20-05152 (A)



البرامج بمقدار 5,0 ملايين دولار إلى ما مجموعه 52,0 مليون دولار، بسبب إعادة تقدير التكاليف بمقدار 0,8 مليون دولار ووفورات بمقدار 5,6 ملايين دولار واحتياجات إضافية بمقدار 1,4 مليون دولار. ووضعت تدابير لتوفير التكاليف بهدف تحقيق توازن في الميزانية على نحو يوازي الانخفاض المتوقع في الإيرادات. وعلى الرغم من تلك التدابير، لا يزال من المتوقع حدوث عجز قدره 1,5 مليون دولار. ويظل المبلغ المعتمد على نحو مبدئي للأموال العامة الغرض عند مستوى 8,4 ملايين دولار.

المحتويات

الصفحة

4	أولاً- مقّمة
4	ثانياً- لمحة عامة عن الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
5	ثالثاً- إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
8	رابعاً- النتائج والأنشطة التفصيلية خلال الاثني عشر شهراً الأولى من فترة السنتين
8	ألف- التقديرات المنقّحة لتكاليف فترة السنتين 2020-2021
12	باء- استعراض نموذج تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
13	جيم- تدابير توفير التكاليف
14	دال- أرصدة الصناديق
14	خامساً- إصلاح إدارة الأمم المتحدة
17	سادساً- الاستنتاجات
		المرفقات
18	الأول- توزيع التبرعات المخصّصة الغرض في فترتي السنتين 2018-2019 و2020-2021
22	الثاني- برنامج العمل الممول من التبرعات المخصّصة الغرض في فترتي السنتين 2018-2019 و2020-2021
24	الثالث- إسقاطات الموارد المنقّحة لفترة السنتين 2020-2021
25	الرابع- الوضع المالي
25	ألف- صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
27	باء- صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
29	الخامس- الإجراءات المتخذة لمعالجة التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
33	السادس- مشروع قرار بشأن صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يُتوخى أن تعتمده لجنة المخدرات
		السابع- مشروع قرار بشأن صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يُتوخى أن تعتمده لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
35	

أولاً - مقدّمة

- 1- اعتمدت لجنة المخدرات، في دورتها الثانية والستين المستأنفة، قرارها 9/62 المعنون "ميزانية صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لفترة السنتين 2020-2021"، حيث وافقت على الاستخدام المتوقع للأموال العامة الغرض لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في فترة السنتين 2020-2021، وأقرت تقديرات الأموال المخصصة الغرض لفترة السنتين 2020-2021 وأموال تكاليف دعم البرامج لعام 2020، وقررت أن تنظر في تخصيص تكاليف دعم البرامج لعام 2021 خلال دورتها المستأنفة في عام 2020. واعتمدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الثامنة والعشرين، قراراً مطابقاً بعنوان: "ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لفترة السنتين 2020-2021" (القرار 4/28)، وافقت فيه على الاستخدام المتوقع للأموال العامة الغرض المرصودة لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.
- 2- والغرض الرئيسي من هذا التقرير هو إبلاغ الدول الأعضاء بحالة تنفيذ الميزانية وأثر جائحة كوفيد-19 والتعديلات المدخلة على الميزانية المدمجة لفترة السنتين 2020-2021. ويقدم هذا التقرير أيضاً معلومات عن تخصيص أموال تكاليف دعم البرامج، واستعراض نموذج تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومبادرات إصلاح الأمم المتحدة، والإجراءات المتخذة لمعالجة توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتعرض الجداول من 1 إلى 6 لمحةً عامةً عن التقديرات المنقّحة لميزانية فترة السنتين 2020-2021. وترد في المرفق الأول معلومات عن الأداء حسب الموضوع والمنطقة والشعبة.
- 3- ولا يُقدّم هذا التقرير معلومات عن التعديلات التي أُدخلت على تمويل المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فهذه المعلومات ستقدّم في وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، لكي تقرها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2020.

ثانياً - لمحة عامة عن الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

- 4- يعرض الجدول 1 ملخصاً لإسقاطات منتصف فترة السنتين.

الجدول 1

ملخص التقديرات المنقّحة لفترة السنتين 2020-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

أموال تكاليف دعم البرامج للمكتب		الأموال المخصصة الغرض		الأموال العامة الغرض		
الميزانية المعتمدة التقديرات المنقّحة	الميزانية المعتمدة التقديرات المنقّحة	الميزانية المعتمدة التقديرات المنقّحة	الميزانية المعتمدة التقديرات المنقّحة	الميزانية المعتمدة التقديرات المنقّحة	الميزانية المعتمدة التقديرات المنقّحة	
31,4	16,6	728,4	635,6	19,0	7,7	الرصيد المالي في بداية فترة السنتين ^(أ)
50,6	57,5	(502,1)	(571,4)	9,0	8,8	ألف - الإيرادات ^(ب)
(52,0)	(57,0)	(568,6)	(697,9)	(8,4)	(8,4)	باء - النفقات
(1,5)	0,5	(66,5)	(126,5)	0,6	(0,4)	الفائض (العجز) (ألف+باء)
30,0	17,2	661,9	509,1	19,7	8,2	رصيد الصندوق في نهاية فترة السنتين

(أ) تجسد التقديرات المنقّحة لرصيد الصندوق الفوائض المتراكمة حسب البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2019.

(ب) تقديرات الموارد المنقّحة صافية من الإيرادات الأخرى.

(ج) فيما يتعلق بالأموال المخصصة الغرض، تمت تسوية الإيرادات بواسطة إيرادات تكاليف دعم البرامج للمكتب، صافية من أموال دعم البرامج المسدّدة إلى الشركاء المنقّدين.

5- ولا تزال مستويات إيرادات الأموال العامة الغرض (غير المخصصة) تثير شواغل خطيرة تتعلق بالاستدامة على المدى المتوسط. وتجسد الإيرادات المتوقعة حاليًا، والبالغة 9,0 ملايين دولار، زيادة ضئيلة قدرها 0,2 مليون دولار مقارنة بالميزانية المدمجة، وتعزى تلك الزيادة إلى تزايد المساهمات المقدمة من لكسمبرغ وألمانيا وجمهورية كوريا. ولا تشكل الأموال العامة الغرض إلا 1,6 في المائة من المساهمات من خارج الميزانية. وهذا الأمر، مع التخصيص الضيق النطاق للمساهمات المخصصة الغرض، يعيق من قدرة المكتب على إدارة عملياته على نحو استراتيجي، وتحسين عملياته الإدارية، وممارسة رقابة مؤسسية فعالة، وتمويل الأنشطة الرئيسية، وإطلاق مبادرات وبرامج جديدة. ونظرًا لانخفاض مستوى إيرادات الأموال العامة الغرض، فقد بقيت الميزانية البالغة 8,4 ملايين دولار كما هي. وهذه الميزانية لا توفر سوى تمويل أساسي محدود للبحوث ومكتب الاتصال في نيويورك والعمل المعياري والدعم لبعض المكاتب الميدانية، ومع ذلك فهي تتطلب إدارة حذرة. وما زال المكتب يعوّل على الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لزيادة المساهمات غير المخصصة الغرض بما يكفل ملاءة صندوق الأموال العامة الغرض.

6- وخُفّضت توقعات إيرادات الأموال المخصصة الغرض بمقدار 76,3 مليون دولار ليصل مجموعها إلى 552,7 مليون دولار (يبلغ إجمالي إيرادات دعم البرامج 50,6 مليون دولار). وكان لتفشي جائحة كوفيد-19 آثار كبيرة على تنفيذ البرامج، وأدى إلى تنقيح التقديرات لتبلغ 568,6 مليون دولار لفترة 2020-2021، أي بتخفيض قدره 129,3 مليون دولار مقارنة بالميزانية الأولية. ويجسد هذا الانخفاض تراجع التنفيذ بمبلغ 267,4 مليون دولار في عام 2020 (بنسبة انخفاض قدرها 27,7 في المائة مقارنة بالميزانية الأولية البالغة 369,9 مليون دولار) وتراجع بمبلغ 301,1 مليون دولار في عام 2021 (بنسبة انخفاض قدرها 8,2 في المائة مقارنة بالميزانية الأولية البالغة 328,0 مليون دولار لعام 2021). وللتكيف مع هذا الوضع غير المسبوق، عمد المكتب إلى رصد تنفيذ البرامج عن كثب واستعرض الأنشطة وأصدر موجزات سياساتية وورقات بحث، كما نسق مع الجهات المانحة والمستفيدين الوطنيين بشأن مواعيد الأحداث والدورات التدريبية والاجتماعات وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك بشأن تنظيم أنشطة بوسائل الاتصال عن بعد. وأعطيت الأولوية لأنشطة الاتصال، فأُنشئ موقع شبكي مخصص وأعدت قصص ومقاطع فيديو ومقالات رأي تبث على شبكة الانترنت. واستعرض المكتب أيضا تدابير للتخفيف من آثار الجائحة بهدف دعم التنفيذ في المقر وفي الميدان.

7- ونتيجة لجائحة كوفيد-19 وانخفاض نسبة تنفيذ البرامج، قد يواجه المكتب عجزا محتملا (إيرادات/نفقات) في إطار بند أموال تكاليف دعم البرامج. فقد خُفّضت إيرادات تكاليف دعم البرامج، المستمدة من تنفيذ البرامج، بمقدار 6,9 ملايين دولار لتصل إلى ما مجموعه 50,6 مليون دولار. وللتخفيف من النقص في الإيرادات، وضع المكتب تدابير لتوفير التكاليف، وخُفّضت توقعات النفقات من مبلغ 57 مليون دولار في الميزانية الأولية إلى 52 مليون دولار. وسيتم رصد تنفيذ ميزانية تكاليف دعم البرامج بعناية طوال فترة السنتين 2020-2021، حيث يُتوقع حدوث عجز قدره 1,5 مليون دولار في نهاية هذه الفترة.

ثالثاً- إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

8- أدت عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي شرع الأمين العام في تنفيذها في عام 2017، إلى إحداث تغيير عميق في المنظومة، وقد استرشد الأمين العام بأولوية تحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بل استرشد بشكل أكثر تحديداً بقراري الجمعية العامة 243/71 و279/72. وبات المنسقون المقيمون اليوم، بعد تشغيل نظام المنسقين المقيمين الجديد في كانون الثاني/يناير 2019، الذي يشمل 162 بلداً، يكرسون عملهم تماماً لكفالة قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم حلول متنسقة وشاملة للمسائل ذات الأولوية على النحو الذي يحدده البلد المضيف. ويقدم المنسقون

المقيمون تقاريرهم مباشرة إلى الأمين العام، مما يسمح بالتعامل السريع مع القضايا السياسية ويعزز استقلالية مكاتبهم وقدراتها التحليلية، بدعم من مكتب التنسيق الإنمائي الذي أنشئ مؤخراً.

9- وأثناء فترة 2019-2020، اتخذ المكتب تدابير ملموسة لتنفيذ مبادرات الإصلاح، من خلال تعزيز التعاون مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وكذلك من خلال المشاركة في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وتنفيذه. وعمل المكتب أيضاً مع مكتب التنسيق الإنمائي على تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، وشمل ذلك التخطيط والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشارك المكتب، بصفته عضواً نشطاً في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في وضع سياسة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل إجراء تقييمات على نطاق المنظومة.

10- وقد أدت عملية الإصلاح إلى استحداث أدوات ومنصات جديدة لدعم نظام المنسقين المقيمين وتعزيز المساواة والتمكين من اتباع نهج تمويل جديدة. وتتمثل أهم النواتج التي تم إنجازها في إبرام اتفاق تمويل بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء، وإصدار توجيهات شاملة إلى الأفرقة القطرية بشأن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وإطار الإدارة والمساءلة على الصعيد القطري، والصندوق المشترك للسياسات من أجل النهوض بخطة عام 2030 من خلال تنفيذ سياسة متكاملة. وياتت أفرقة الأمم المتحدة القطرية تستخدم بشكل متزايد الاتصالات المشتركة والعمليات المشتركة، وزادت من عملية التعميم الجماعي للقواعد والمبادئ.

11- ويسير تنفيذ أطر التعاون على النحو المخطط له، حيث أطلق 12 إطاراً في عام 2019، و16 إطاراً في عام 2020، ويعتزم إطلاق 35 إطاراً في عام 2021. ويمكن الاطلاع على لوحة معلومات عن حالة تنفيذ أطر التعاون على الموقع الشبكي الخاص بأهداف التنمية المستدامة. ودعم المكتب وضع توجيهات بشأن إطار التعاون في مجال التنمية المستدامة، وشارك بنشاط في التحليلات القطرية المشتركة من خلال توفير البيانات وإجراء تقييمات للأثر في مجالات الولاية، وشارك في 47 إطاراً جديداً للتعاون في مجال التنمية المستدامة. والمكتب ممثلٌ في 75 في المائة من جميع أطر التعاون، إما بتواجده الفعلي أو من خلال مشاركته على الصعيد الإقليمي.

12- وقد استفاد المكتب من النجاح التشغيلي الكبير الذي تحقق في عام 2019 من خلال نشر قدرة احتياطية في السياقات ذات الأولوية، ومن زيادة درجة التنسيق وتقديم الخبرات في كل من إثيوبيا وإكوادور وإندونيسيا والعراق وغينيا-بيساو وموزمبيق وهايتي، وكذلك في المقر في نيويورك، وتعزيز دوره في توفير تدابير الدعم على نطاق المنظومة واكتساب اعتراف الشركاء في الأمم المتحدة والشركاء الحكوميين كجهة فاعلة في سياق الإصلاح. ومن خلال تسهيل التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الوكالات والمساهمة في توفير المساعدة التقنية المتكاملة المتعددة الوكالات والبرمجة المشتركة تحت قيادة المنسقين المقيمين، وفي عدة حالات استناداً إلى طلب واضح وحاجة مستبانة إلى دعم مستمر، أدى نشر تلك القدرة الاحتياطية إلى زيادة حجم البرامج واستدامة الخدمات المقدمة.

13- وبالاستناد إلى أهداف التنمية المستدامة كأفضل خريطة طريق، وضع 22 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما فيها المكتب بدوره كمشارك في التيسير، منهجيات مشتركة للتخطيط والإبلاغ عن النتائج، واتخذت خطوات هامة نحو مواءمة نهجها وتعريفها ومؤشراتها. وعلاوة على ذلك، أنشأ المكتب شبكة ممارسين عالمية تعنى بأهداف التنمية المستدامة وتعمل بمثابة مكتب مساعدة، وتحتفظ بمستودع إلكتروني للمعلومات المتعلقة بإصلاح المنظومة الإنمائية. ونسق المكتب أيضاً عملية الاستناد من خبراته في مختلف الشعب والمواقع الجغرافية للمشاركة بنجاح في ندوات لتمويل الصندوق المشترك للسياسات من أجل النهوض بخطة عام 2030 من خلال تنفيذ سياسة متكاملة. وتلقى المكتب تمويلاً من أجل أنشطته في تركمانستان وقيرغيزستان، حيث يعمل المكتب على توفير الحماية الاجتماعية فيما يتعلق بمكافحة الفساد ومنع الجريمة،

وفي أوزبكستان وكابو فيردي والمكسيك، حيث يعمل على تمويل أنشطة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة الجديدة.

14- وقد أصبحت جائحة كوفيد-19 أول اختبار جدي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجديدة. فسارعت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى توفير قيادة جماعية لتنفيذ تدابير تصدي للجائحة بوصفها حالة طوارئ في مجال التنمية، مكملة بذلك تدابيرها في مجالي الصحة والمساعدة الإنسانية. ويتولى المنسقون المقيمون، الذين يشرفون على تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية العالمية على الصعيد القطري والخطة الاستراتيجية للتأهب والتصدي لجائحة كوفيد-19 وإطار الأمم المتحدة للتدابير الاجتماعية والاقتصادية للتصدي الفوري لجائحة كوفيد-19، الذي يتضمن خطط تدابير التصدي الاجتماعية والاقتصادية لأفرقتها القطرية، قيادة النهج المنسق والمتعدد الوكالات والمتعدد القطاعات اللازم لمواجهة هذه الأزمة. وقد جعل المكتب تدبيره للتصدي لهذه الجائحة متماشية تماماً مع تلك الخطط، بوسائل منها على وجه الخصوص مشاركته في وضع وتنفيذ خطط تدابير التصدي الاجتماعية والاقتصادية في 46 بلداً.

15- ويتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، ينفذ المكتب أنشطة بالاشتراك مع كيانات النظام الإنمائي في كل من أوزبكستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسلفادور وفيت نام، من أجل دعم التأهب الصحي وتوفير قدرة احتياطية عند المعابر الحدودية؛ والتخفيف من الآثار الاجتماعية التي تتركها الجائحة على الفئات الضعيفة؛ وتحسين إدارة حائجة كوفيد-19 داخل نظام السجون؛ وتعزيز قدرة الحكومة على تقديم خدمات شاملة للفئات الأكثر ضعفاً. وفي 9 تموز/يوليه 2020، خاطبت المديرية التنفيذية للمكتب المنسقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية في ندوة شبكية ركزت فيها على الفئات الضعيفة ومسألة العنف ضد النساء والأطفال وحالة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ونزلاء السجون.

16- وبعد عامين من إقرار الدول الأعضاء لإصلاحات طموحة، صارت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في وضع أفضل يتيح لها مساندة البلدان في جهودها للتغلب على الأزمة البشرية الواسعة النطاق المتصلة بجائحة كوفيد-19. وقد تضافرت جهود مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حول إطار شامل للتصدي، بدعم من آلية مخصصة للتمويل المشترك بين الوكالات. وبهذا صار بإمكان المنسقين المقيمين المستقلين أن يجتمعوا موجودات الأمم المتحدة وشراكاتها من أجل التصدي للجائحة، مع استمرارهم في التركيز بقوة على الوعود المتضمنة في خطة عام 2030. ومثلت مشاركة المكتب النشطة في عمليات إصلاح المنظومة الإنمائية على جميع المستويات الجغرافية والمواضيعية إحدى الأولويات منذ بدء عملية الإصلاح وأثناء فترة التصدي لجائحة كوفيد-19. وقد استطاع المكتب، بالاعتماد على موارد الميزانية المتاحة خلال فترة السنتين 2018-2019 وعلى موظفين مدربين على وضع أطر التعاون في مجال التنمية المستدامة، أن يُظهر قيمته المضافة في المجالات التي تجسد فيها ولاياته وأولويات حكومية رئيسية لها أهمية حاسمة في دعم التنمية المستدامة. ولا يزال الطريق أمام المكتب طويلاً من عدة جوانب منها على وجه الخصوص جانب تنفيذ عملية الإصلاح على الصعيد الإقليمي، وتمويل نظام المنسقين المقيمين على نحو مستدام، وتحقيق أوجه الكفاءة الموعودة. وسيواصل المكتب، بدعم متواصل من الدول الأعضاء، القيام بدور نشط كجزء من منظومة إنمائية للأمم المتحدة تتسم بقدر أكبر من التفاعل والتكامل.

رابعاً - النتائج والأنشطة التفصيلية خلال الاثني عشر شهراً الأولى من فترة السنتين

ألف - التقديرات المنقّحة لتكاليف فترة السنتين 2020-2021

17- ترد في الجدولين 2 و3 أدناه وفي المرفق الثاني التقديرات المنقّحة لجميع صناديق الأموال حسب العوامل المحددة الرئيسية والتعديلات حسب السنة.

الجدول 2

التقديرات المنقحة للنفقات لفترة السنتين 2021-2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات المنقحة، 2021-2020	الزيادات/ (التخفيضات) المقترحة	تدابير توفير التكاليف	الميزانية المعاد تقدير تكاليفها، 2021-2020	تسوية عوامل تقدير التكاليف ^(أ)	الميزانية المعتمدة، 2021-2020
ألف - الأموال العامة الغرض					
5,3	-	(0,4)	5,7	-	5,7
3,1	0,5	(0,1)	2,7	-	2,7
8,4	0,5	(0,5)	8,4	-	8,4
باء - الأموال المخصصة الغرض					
236,6	(101,8)	-	338,3	-	338,3
332,0	(27,6)	-	359,6	-	359,6
568,6	(129,3)	-	697,9	-	697,9
جيم - أموال تكاليف دعم البرامج					
39,5	(0,3)	(4,0)	43,9	(0,8)	44,7
12,5	1,7	(1,6)	12,3	-	12,3
52,0	1,4	(5,6)	56,2	(0,8)	57,0
44,5	-	-	44,5	-	44,5
673,6	(127,5)	(6,0)	807,0	(0,8)	807,8

(أ) تعديلات مرتبطة بأسعار الصرف والتضخم والتكاليف القياسية ومعدلات الشغور بعد موافقة الجمعية العامة على المعدلات المنقحة في كانون الأول/ديسمبر 2019.

(ب) يشمل الصندوق الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

(ج) تشمل موارد الميزانية العادية على النحو المعتمد في إطار البابين 16 و 23 من الميزانية البرنامجية لعام 2020، والمبينة في البابين 16 و 23 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الجدول 3

التقديرات المنقحة للنفقات لعامي 2021 و 2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2021			2020		
نسبة الزيادة (التخفيض) النسوية	التقديرات المنقحة	الميزانية المعتمدة	نسبة الزيادة (التخفيض) النسوية	التقديرات المنقحة	الميزانية المعتمدة
6,1	4,5	4,2	(6,4)	3,9	4,2
ألف - الأموال العامة الغرض					
باء - الأموال المخصصة الغرض					
(23,9)	124,7	163,8	(35,9)	111,9	174,5
7,5	176,5	164,2	(20,4)	155,5	195,4
(8,2)	301,1	328,0	(27,7)	267,4	369,9
جيم - أموال تكاليف دعم البرامج					
(9,7)	25,7	28,5	(7,7)	26,3	28,5
2,9	22,0	21,3	2,7	22,6	22,0
(7,5)	353,3	382,1	(24,6)	320,2	424,5

الأموال المخصصة الغرض

18- من المتوقع أن يبلغ مستوى تنفيذ البرامج 568,6 مليون دولار، بانخفاض مقداره 129,3 مليون دولار (18,5 في المائة) عن مستواه المدرج في الميزانية الأولية البالغ 697,9 مليون دولار. ويجسد انخفاض مستوى

التنفيذ المتوقع في عام 2020 بمقدار 267,4 مليون دولار انخفاضا بنسبة 27,7 في المائة مقارنة بالمستوى المدرج في الميزانية الأولية البالغ 369,9 مليون دولار. أما فيما يتعلق بعام 2021، فمن المتوقع أن ينخفض مستوى التنفيذ بمقدار 301,1 مليون دولار، أي بانخفاض نسبته 8,2 في المائة مقارنة بالمستوى المدرج في الميزانية الأولية البالغ 328,0 مليون دولار. وبالنظر إلى مستجدات جائحة كوفيد-19 ومختلف مراحل تطورها في جميع أنحاء العالم، يجري رصد تنفيذ البرامج عن كثب.

19- ويجسد الانخفاض في توقعات تنفيذ البرامج لفترة السنتين بصورة رئيسية الانخفاض في تنفيذ البرامج في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بمبلغ منقح قدره 129,9 مليون دولار، مقارنة بالتقدير الأولي البالغ 249,1 مليون دولار)، وذلك بسبب انخفاض أنشطة المشاريع المتعلقة بالتنمية البديلة التي تمولها حكومة كولومبيا، وعولمة برنامج التكامل في المكسيك، وتنفيذ أبطأ عما كان مخططاً له لعملية إصلاح الإجراءات الجنائية في بنما، وذلك نتيجة للقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 وانخفاض مساهمات الدول الأعضاء أو تأخر وصولها. وبدأ في عام 2020 تنفيذ مشروع جديد بشأن تعزيز القدرات المؤسسية الكولومبية لمكافحة عمليات إزالة الغابات بطريقة غير مشروعة.

20- وفيما يتعلق بأفريقيا والشرق الأوسط، تجسد التوقعات انخفاضا قدره 17,4 مليون دولار في تنفيذ البرامج (بمبلغ منقح قدره 91,0 مليون دولار، مقارنة بالتقدير الأولي البالغ 108,4 ملايين دولار)، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى تأجيل أنشطة كان من المقرر تنفيذها في إطار برنامج تحسين إدارة الهجرة في المنطقة العربية ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع في شرق أفريقيا، وإلى تباطؤ تنفيذ المشروع المتعلق بالتصدي للمخدرات والجريمة المنظمة ذات الصلة في نيجيريا، نتيجة للقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19.

21- وبقيت التوقعات الإقليمية فيما يتعلق بجنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وغرب آسيا ووسط آسيا وأوروبا عند مستويات مماثلة لما كانت عليه في الميزانية الأولية لفترة السنتين 2020-2021، مع توقع بعض التغييرات في فرادى البرامج القطرية والإقليمية في هذه المناطق.

22- وتجسد توقعات تنفيذ البرامج العالمية التي تدار من المقر (فيينا) زيادة قدرها 9,3 ملايين دولار (بمبلغ منقح قدره 257,1 مليون دولار، مقارنة بالتقدير الأولي البالغ 247,8 مليون دولار)، ويعزى ذلك أساسا لارتفاع مستوى تنفيذ البرنامج المتعلق بمشروع مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الوطني والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب. ويتضمن المرفق الأول تفاصيل توزيع التبرعات المخصصة الغرض بحسب المنطقة الجغرافية والمجالات المواضيعية.

أموال تكاليف دعم البرامج

23- انخفضت تقديرات تكاليف دعم البرامج إلى 52,0 مليون دولار، ويجسد هذا الانخفاض التعديلات المدخلة على عوامل تقدير التكاليف ومقدارها 0,8 مليون دولار، والوفورات المحققة في النفقات المؤسسية بمبلغ 5,6 ملايين دولار (كما هو موضَّح في الجدول 7)، والاحتياجات الإضافية ومقدارها 1,4 مليون دولار. وبفضل هذه الوفورات، التي نتجت عن الشواغر وتأخر التوظيف، سيتمكن المكتب من تغطية الاعتمادات المخصصة للدعم القانوني والدعم في مجال المشورة، وزيادة التكاليف المركزية لنظام أوموجا (1,3 مليون دولار)، وسد الاحتياجات الفورية في مجال البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي (0,1 مليون دولار)، ونقل الموارد من العمليات في المقر إلى المكاتب الميدانية (0,2 مليون دولار).

الجدول 4

أموال تكاليف دعم البرامج: التقديرات المنقحة للنفقات حسب مجالات العمل الأساسية
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات المنقحة، 2021-2020	الزيادات/ (التخفيضات) المقترحة	تدابير التوفير	تعديلات عوامل تقدير التكاليف	الميزانية المعتمدة، 2021-2020	
4,1	-	(0,5)	-	4,6	ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة
					باء - برنامج العمل
1,9	-	-	-	2,0	مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
0,3	-	-	-	0,3	اعتماد نهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية
0,6	-	-	-	0,6	مكافحة الفساد
0,2	-	-	-	0,2	منع الإرهاب
-	-	-	-	-	العدالة
1,6	0,1	-	-	1,5	البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي
5,3	-	(0,4)	-	5,7	دعم السياسات
6,1	(0,2)	(0,5)	(0,1)	6,9	التعاون التقني والدعم الميداني (المقر)
6,2	0,2	(0,5)	(0,1)	6,7	التعاون التقني والدعم الميداني (المكاتب الميدانية)
22,2	0,1	(1,5)	(0,3)	23,9	المجموع الفرعي لبرنامج العمل
					جيم - دعم البرامج
19,8	-	(2,8)	(0,5)	23,1	شعبة الإدارة
5,9	1,3	(0,8)	-	5,5	الخدمات الشاملة الأخرى ^(أ)
25,7	1,3	(3,6)	(0,5)	28,5	المجموع الفرعي لدعم البرامج
52,0	1,4	(5,6)	(0,8)	57,0	المجموع

(أ) تشمل الموارد المخصصة لنظام أوموجا، ومجلس مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمانة العامة.

24- وقد عُدلت تقديرات تكاليف دعم البرامج إلى مبلغ 26,3 مليون دولار في عام 2020 وإلى مبلغ 25,7 مليون دولار في عام 2021. ويجسد انخفاض التقديرات لعام 2020 بمبلغ 2,2 مليون دولار (7,7 في المائة) ما يلي: (أ) تعديل بمبلغ 0,4 مليون دولار لمراعاة عوامل التكلفة؛ و(ب) تحقيق وفورات قدرها 2,7 مليون دولار نتيجة لتأخر التوظيف وعدم استخدام احتياطي الطوارئ (0,5 مليون دولار)؛ و(ج) تحقيق وفورات قدرها 0,5 مليون دولار في التدريب الشخصي على نظام أوموجا والسفر ولوازم المكاتب بسبب جائحة كوفيد-19؛ و(د) حصول زيادة قدرها 0,1 مليون دولار في المساعدة المؤقتة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بعائدات الجريمة، وذلك من خلال وضع سياسة متسقة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛ و(هـ) حصول زيادة قدرها 1,3 مليون دولار في التكاليف المركزية لنظام أوموجا.

25- ونظراً لانخفاض المتوقع في إيرادات دعم البرامج في الفترة 2020-2021، والمستوى العالي من عدم اليقين فيما يتعلق بوضع جائحة كوفيد-19، فقد خفضت تقديرات تكاليف دعم البرامج لعام 2021 من باب الاحتراس بمقدار 2,8 مليون دولار (9,8 في المائة). ويجسد هذا الانخفاض التعديل المنفذ لمراعاة عوامل التكلفة (0,4 مليون دولار) وتعليق التعيين مؤقتاً (2,4 مليون دولار).

الجدول 5

أموال تكاليف دعم البرامج: التقديرات المنقحة للنفقات حسب مجالات العمل الأساسية لعامي 2020 و 2021
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2021			2020			
نسبة الزيادة (التخفيض) المئوية	التقديرات المنقحة	الميزانية المعتمدة	نسبة الزيادة (التخفيض) المئوية	التقديرات المنقحة	الميزانية المعتمدة	
(15,3)	2,0	2,3	(8,4)	2,1	2,3	ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة
						باء - برنامج العمل
(1,4)	1,0	1,0	(5,7)	0,9	1,0	مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
(3,8)	0,2	0,2	(16,5)	0,1	0,2	اعتماد نهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية
1,1	0,3	0,3	1,1	0,3	0,3	مكافحة الفساد
(0,2)	0,1	0,1	0,3	0,1	0,1	منع الإرهاب
14,7	0,7	0,6	(1,3)	0,9	0,9	البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي
(6,8)	2,7	2,9	(6,8)	2,6	2,8	دعم السياسات
(9,5)	3,2	3,5	(12,9)	3,0	3,4	التعاون التقني والدعم الميداني (المقر)
(1,7)	3,4	3,4	(12,5)	2,9	3,3	التعاون التقني والدعم الميداني (المكاتب الميدانية)
(4,3)	11,4	11,9	(9,5)	10,8	12,0	المجموع الفرعي
						جيم - أموال تكاليف دعم البرامج
(14,7)	10,0	11,7	(13,7)	9,8	11,4	شعبة الإدارة
(7,9)	2,4	2,6	24,2	3,6	2,9	الخدمات الشاملة الأخرى ^(أ)
(13,5)	12,4	14,3	(6,0)	13,4	14,2	المجموع الفرعي
(9,8)	25,7	28,5	(7,7)	26,3	28,5	المجموع

(أ) تشمل الموارد المخصصة لنظام أوموجا، ومجلس مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمانة العامة.

الأموال العامة الغرض

26- أبقى على مستوى النفقات ضمن الأموال العامة الغرض عند مستوى 8,4 ملايين دولار لفترة السنتين 2020-2021. وستغطي الوفورات البالغة 0,4 مليون دولار، التي تحققت في مجال دعم السياسات (مكتب الاتصال في نيويورك) والبحوث نتيجة لتأخر التوظيف في عام 2020، تكاليف الاحتياجات الإضافية من الخبرة العليا المؤقتة اللازمة لوضع المبادرات المتعلقة بالجرائم والتهديدات الأمنية الجديدة والمستجدة في عامي 2020 و 2021.

الجدول 6

الأموال العامة الغرض: التقديرات المنقحة للنفقات حسب مجالات العمل الرئيسية
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات المنقحة، 2021-2020	الزيادات/ (التخفيضات) المقترحة	تدابير توفير التكاليف	تعديل عوامل تقدير التكاليف	الميزانية المعتمدة، 2021-2020	
0,4	-	-	-	0,4	ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة
					باء - برنامج العمل
0,5	-	-	-	0,5	مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
0,3	-	-	-	0,4	العدالة
3,7	0,4	(0,2)	(0,1)	3,5	البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي
1,4	-	(0,2)	0,1	1,5	دعم السياسات
2,1	-	-	-	2,1	التعاون التقني والدعم الميداني (المكاتب الميدانية)
8,0	0,4	(0,4)	-	8,0	المجموع الفرعي لبرنامج العمل
8,4	0,4	(0,4)	-	8,4	المجموع

الأثر حسب الصندوق

27- فيما يتعلق بصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، يُطلب إلى لجنة المخدرات أن تقرّ التقديرات المنقّحة للأموال المخصّصة الغرض البالغ مجموعها 236,6 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً مقداره 101,8 مليون دولار عن المبلغ الذي أقرته اللجنة في قرارها 9/62. ويُطلب إلى اللجنة أيضاً أن تقرّ التقديرات المنقّحة لأموال تكاليف دعم البرامج البالغة 26,3 مليون دولار (بانخفاض مقداره 1,9 مليون دولار)، وأن توافق على التقديرات المنقّحة للأموال العامّة الغرض البالغة 5,0 ملايين دولار، بزيادة مقدارها 0,2 مليون دولار.

28- وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، يُطلب إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تقرّ التقديرات المنقّحة للأموال المخصّصة الغرض البالغ مجموعها 332,0 مليون دولار، بانخفاض مقداره 27,6 مليون دولار عن المبلغ الذي أقرته اللجنة في قرارها 4/28. ويُطلب إلى اللجنة أيضاً أن تقرّ التقديرات المنقّحة لأموال تكاليف دعم البرامج البالغة 25,7 مليون دولار (بانخفاض مقداره 3,1 ملايين دولار)، وأن توافق على التقديرات المنقّحة للأموال العامّة الغرض البالغة 3,4 ملايين دولار، بانخفاض مقداره 0,2 مليون دولار.

باء - استعراض نموذج تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

29- أجرى المكتب، بناء على طلب اللجنتين في قراريهما 9/62 و4/28، استعراضاً لاستخدام وتخصيص أموال تكاليف دعم البرامج، واستطلع مقترحات بشأن استخدام أموال تكاليف دعم البرامج على نحو أكثر مرونة وفعالية في المقر وفي الميدان، حسب الاقتضاء. والغرض من أموال تكاليف دعم البرامج هو تغطية التكاليف غير المباشرة المتكبدة في دعم الأنشطة الممولة من التبرعات من خارج الميزانية. والتكاليف غير المباشرة هي التكاليف التي لا يمكن عزوها بشكل قاطع إلى أنشطة أو مشاريع أو برامج محددة. وبموجب قرار الجمعية العامة 217/35، فإن الحد الأقصى لتلك التكاليف هو 13 في المائة، وهي تُستخدم من أجل تقديم الدعم غير المباشر في إطار الفئات التالية: الإدارة المركزية، والإدارة المركزية للبرامج والإدارات، والخدمات الأخرى المقدّمة داخلياً وخارجياً (ومنها المبادرات التي تضطلع بها الأمانة العامة للأمم المتحدة)، والخدمات البرنامجية للإدارات. كما استعرض المكتب تطبيق سياسة الأمانة العامة بشأن أموال تكاليف دعم البرامج في كيانات أخرى تابعة للأمانة العامة، بما في ذلك الكيانات الموجودة في المقر، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وخلص إلى أن جميع كيانات الأمانة العامة تتبع مبادئ مماثلة: فهي تستخدم أموال تكاليف دعم البرامج أساساً لتغطية مجالات الدعم المؤسسي غير المباشر (الإدارة المركزية وإدارة الرقابة الداخلية والخارجية والمبادرات المنفذة على نطاق المنظمة) مع تخصيص جزء أصغر للمكاتب الفنية لتقديم خدمات تدعم المؤسسة بأكملها (الخدمات البرنامجية للإدارات مثل التخطيط المركزي وتعبئة الموارد والعلاقات مع المانحين والرصد والتقييم والإبلاغ ووضع البرامج) ولإدارة المركزية للبرامج/الإدارات.

30- وينبغي أن يشمل استعراض استخدام أموال تكاليف دعم البرامج وتخصيصها أيضاً مصادر تمويل المكتب الأخرى الخارجة عن الميزانية، وهي تحديداً الأموال العامة الغرض والأموال المخصصة الغرض، التي تمثل 1,3 في المائة و90,4 في المائة من موارد المكتب الخارجة عن الميزانية. ولا تمثل ميزانية أموال تكاليف دعم البرامج سوى جزء صغير (8,3 في المائة) من موارد المكتب الخارجة عن الميزانية. وتتواصل المناقشات الداخلية بشأن استعراض نموذج تمويل المكتب. ويعكف المكتب أيضاً على رصد تكاليفه وهياكل مكاتبه الميدانية مقارنة باحتياجات البرامج، وصقل نظام استرداد كامل التكاليف الذي يتبعه بغية تعزيز الشفافية في تنفيذ آلياته لاسترداد التكاليف. ويستكشف المكتب حالياً مختلف الخيارات، منها تخصيص أموال عامة الغرض لمجالات ذات أهمية استراتيجية، ومدى إمكانية تحقيق وفورات وكفاءات طويلة الأجل في المقر وفي المكاتب الميدانية بشأن جميع مصادر التمويل، ومدى إمكانية تخصيص حصة أكبر من أموال تكاليف دعم البرامج

للمكاتب الميدانية نظراً لأهمية دورها في تنفيذ برامج المكتب. ويهدف الاستعراض كذلك إلى بحث سبل زيادة الموارد الأساسية والتمويل المخصص بشروط ميسرة. وبسبب الوضع الناتج عن جائحة كوفيد-19 وما أدت إليه من انخفاض في مستوى تنفيذ البرامج وإيرادات تكاليف دعم البرامج، لم يتسن إدخال تعديلات كبيرة على ميزانية الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج لعام 2021. وينبغي لعملية استعراض نموذج تمويل المكتب في المستقبل أن ترتبط أيضاً باستراتيجية المكتب التي يجري وضعها حالياً. وفي عام 2021، يلتزم المكتب بما يلي: (أ) استعراض استخدام مصادر التمويل بما يتماشى مع أغراضها المقصودة؛ و(ب) تحديد أوجه الكفاءة والوفورات؛ و(ج) تحديد مجالات الأولويات بما يتماشى مع استراتيجية المكتب. وسوف تُعرض نتائج استعراضه هذا على الدول الأعضاء في حزيران/يونيه عام 2021. وبعد استعراض النتائج ومناقشتها مع الدول الأعضاء، سيتم إدراجها في الميزانية المدمجة لفترة السنتين 2022-2023، التي ستقدم إلى الدول الأعضاء للموافقة عليها في كانون الأول/ديسمبر من عام 2021.

جيم - تدابير توفير التكاليف

31- لقد أثرت التحديات الناشئة عن جائحة كوفيد-19 ومختلف مراحل تطورها في جميع أنحاء العالم تأثيراً سلبياً على تنفيذ برامج المكتب. وأدى انخفاض تقديرات تنفيذ البرامج لفترة 2020-2021 إلى انخفاض التوقعات المتعلقة بإيرادات تكاليف دعم البرامج. وللتخفيف من العجز المحتمل (الإيرادات/النفقات) في إطار بند أموال تكاليف دعم البرامج، استحدث المكتب تدابير لتوفير التكاليف، في إطار بنود مثل السفر، والدورات التدريبية، واقتناء اللوازم والمواد، فضلاً عن تأخر التوظيف، بما في ذلك التعليق المؤقت للتوظيف (انظر الفقرتين 24 و25).

32- وفي إطار بند الأموال العامة الغرض، حدد المكتب وفورات بمبلغ 0,4 مليون دولار نتيجة لتأخر التوظيف في مجالي دعم السياسات والبحوث (انظر الفقرة 26).

33- وفي المكاتب الميدانية، حدد المكتب وفورات قدرها مليون دولار نتيجة لتأخر التوظيف، وإلغاء وظائف، وانخفاض الأنشطة بسبب جائحة كوفيد-19. وأبلغت المكاتب القطرية عن تحقيق أكبر قدر من الوفورات: في كولومبيا (0,3 مليون دولار) وأفغانستان (0,2 مليون دولار) وبنما (0,2 مليون دولار) ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (0,2 مليون دولار) وتايلند (0,2 مليون دولار)، قابلتها زيادات طفيفة في المصاريف في مكاتب أخرى.

الجدول 7

تدابير توفير التكاليف في الفترة 2020-2021 (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	
ألف - مقر الأمم المتحدة	
0,4	تأخر التوظيف
4,6	تأخر التعيين بما في ذلك تعليق التعيين
1,0	تقليص الأنشطة بسبب جائحة كوفيد-19
6,0	المجموع الفرعي
باء - المكاتب الميدانية	
0,8	تكاليف الدعم المباشرة للمكاتب الميدانية (استرداد كامل التكاليف)
0,2	تأخر التعيين وإلغاء وظائف وغير ذلك من التغييرات في موظفي المكاتب الميدانية
0,2	تقليص الأنشطة بسبب جائحة كوفيد-19 جزئياً
1,0	المجموع الفرعي
7,0	المجموع

دال - أرصدة الصناديق

34- يبيّن الجدول 1 الأرصدة المالية لجميع الصناديق التي تبلغ الاحتياطيات غير المقيّدة منها 49,7 مليون دولار، وهي إجمالي أرصدة الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج. ويوجه الانتباه إلى أن تلك الاحتياطيات صافية من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة الخاصة بالموظفين، على النحو المحدد في مبادئ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشترط السياسات المالية للأمم المتحدة أن تحتفظ الصناديق بمستوى ثابت من الاحتياطيات يبلغ 15 في المائة من النفقات السنوية المقدّرة من الأموال العامّة الغرض والأموال المخصّصة الغرض، و20 في المائة من النفقات السنوية من أموال تكاليف دعم البرامج. واستناداً إلى متوسط التنفيذ السنوي المتوقّع ومقداره 314,5 مليون دولار لفترة السنتين الحالية، يحتاج المكتب إلى 48,5 مليون دولار من الاحتياطيات لتحقيق الامتثال الكامل. وعلى مستوى مبلغ 50,4 مليون دولار، الذي يمثل الاحتياطيات غير المقيّدة في إطار الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج في بداية فترة السنتين، فإن المكتب بالكاد يفي بهذا الهدف. ونظراً للعجز المتوقع البالغ 1,5 مليون دولار في إطار أموال تكاليف دعم البرامج، فإن الاحتياطيات تخضع من ثم لرصد دقيق للحفاظ على قدرة المكتب على الاستمرار كمؤسسة عاملة. ويرد في المرفق الرابع موجز للوضع المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

خامساً - إصلاح إدارة الأمم المتحدة

35- يلتزم المكتب التزاماً كاملاً بعملية إصلاح إدارة الأمم المتحدة، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 266/72 بآء، المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة"، وقرارها 303/72 المعنون "التقدّم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة".

تحسين نظام تفويض السلطة

36- طلبت الجمعية العامة، في قرارها 266/72 بآء، إلى الأمين العام أن يواصل وضع نظام واضح وبسيط وشفاف لتفويض السلطة، لكفالة التطابق بين المسؤوليات والمساءلة. وفي كانون الثاني/يناير من عام 2019، تلقى المدير التنفيذي للمكتب تفويضاً للسلطة من الأمين العام، وفوض بدوره تلك السلطة إلى مديري البرامج في المكتب. ومن أجل تعزيز المساءلة والامتثال للمبادئ التوجيهية للسياسات العامة الصادرة عن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، يرصد المكتب التفويضات الصادرة كما يرصد تنفيذها. ويجري إبلاغ تلك الإدارة بالقرارات التقديرية في مجال الموارد البشرية لضمان تطبيقها على نحو متسق وعادل ومنصف على نطاق الأمانة العامة. وفي أيار/مايو من عام 2020، فوض المكتب المكاتب الميدانية التابعة له سلطة تنفيذ عمليات الاشتراء. وشارك المكتب أيضاً في استعراض للسياسات المتبعة والصكوك ذات الصلة بهدف معالجة الثغرات والقضايا التي أثارها أصحاب المصلحة بعد السنة الأولى من التنفيذ. ويرصد المكتب اللوحات البيانية التي وضعتها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، والتي تقارن المعلومات الصادرة عن المكتب مع مجموعة قياسية من مؤشرات الأداء الرئيسية على أساس منتظم، وتُجري استعراضات إدارية.

اعتماد نظام للمراقبة الداخلية

37- طلبت الجمعية العامة أيضاً، في قرارها 266/72 بآء، إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير إضافية لضمان فعالية العمليات ومثانة الضوابط الداخلية بهدف تعزيز المساءلة، وقد تجسد ذلك في مشاركة المكتب

في نشر بيان المراقبة الداخلية على نطاق الأمانة العامة. وقد ظل المكتب: (أ) يدعم استحداث وتصميم أدوات رئيسية خاصة بالمنظمة لتقييم حالة وفعالية نظم الرقابة الداخلية؛ و(ب) يختبر وينفذ قوائم التقييم الذاتي المرجعية وبيانات الضمان، بوصفهما الأدوات الأساسيتين للضمان اللتين توقعهما المديرية التنفيذية سنوياً، مما يسهل توقيع الأمين العام على بيان الرقابة الداخلية. ومن المقرر أن يصدر البيان الأول للرقابة الداخلية لجميع العمليات التي اضطلعت بها الأمانة العامة للأمم المتحدة أثناء عام 2020 بحلول 31 آذار/مارس 2021، بعد تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية وبيانات الضمان التي يقدمها جميع رؤساء الكيانات.

تعزير الإدارة القائمة على النتائج

38- أكد الأمين العام التزامه بتعزيز ثقافة المساءلة داخل الأمانة العامة. وتشمل التدابير المتخذة لتحقيق ذلك الهدف تعزيز تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف المنظمة، وتحويل تركيز جهود الأمانة العامة من معادلة المدخلات والنواتج إلى تحقيق النتائج، وتحديد المخاطر وإدارتها على نحو استباقي، وإدارة البرامج التكيفية، بالاستناد إلى التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة والتقييمات المنفذة. وقد كثف المكتب جهوده الرامية إلى زيادة التقيد بهذه المبادئ وإدراج الإدارة القائمة على النتائج في جميع برامج. وأدت تلك الجهود إلى تحسين آليات الرصد والإبلاغ، مما كفل قدراً أكبر من المساءلة والشفافية. وأجرى المكتب، في إطار تلك الجهود، استعراض أقران لنهجه في الإدارة القائمة على النتائج في هذه الفترة التي تجرى فيها تغييرات وإصلاحات استراتيجية داخل منظومة الأمم المتحدة. وكان لعملية الإصلاح تلك آثار هامة على كيفية إدارة المكتب للنتائج، لا سيما فيما يتعلق بكيفية مساعدته للبلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإدماجه لأهداف التنمية المستدامة في برامجه ومشاريعه مع ضمان التنفيذ الفعال لولاياته الأساسية. ويعكف المكتب في الوقت الراهن على وضع استراتيجية مؤسسية شاملة، وسيجري حواراً مع الدول الأعضاء في هذا الصدد. وقد اضطلعت وحدة التخطيط الاستراتيجي والشؤون المشتركة بين الوكالات، بالتعاون مع مكونات أخرى من المكتب، بعدة أنشطة لتعزيز معارف ومهارات موظفي المكتب العاملين في المقر والمكاتب الميدانية في مجال الإدارة القائمة على النتائج، بوسائل منها تنظيم دورة تفاعلية للتعليم الإلكتروني. وفي سياق جائحة كوفيد-19، شرع المكتب في تبسيط عملياته الداخلية بهدف تمكينه من الاستجابة السريعة للاحتياجات الناشئة.

39- واستثمر المكتب، من خلال قسم التقييم المستقل، في توليفات تجميعية، مستخدماً النتائج الإجمالية من الرقابة والتقييمات المستقلة، من أجل توفير المعلومات للإدارة العليا والدول الأعضاء بشأن القضايا الرئيسية. وعلاوة على ذلك، يقدم قسم التقييم المستقل بانتظام معلومات مستكملة إلى الإدارة العليا عن تنفيذ التوصيات، كما أنه يتيح لمديري البرامج والمشاريع فرصاً لبناء قدراتهم في مجال التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، عم تطبيق مبتكر لإدارة التقييم، عنوانه "Unite Evaluations"، على المكتب، وأبرزه مكتب خدمات الرقابة الداخلية باعتباره من أفضل الممارسات وأشاد بقدرته على تجميع نتائج التقييم مصنفة حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق جائحة كوفيد-19، وفي إطار التبادل المستمر مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، يواصل قسم التقييم المستقل التشجيع على استخدام منهجيات ونهج تقييمية جديدة ومبتكرة لمواجهة تحديات غير مسبقة. ويواصل القسم أيضاً زيادة استثماراته في مجال بناء القدرات الداخلية والخارجية، فضلاً عن توفير توليفات تجميعية مُفضلة تصمم على نحو يناسب المسائل الموضوعية والاستراتيجية من أجل تعزيز عملية صنع القرار على جميع المستويات.

40- ويقوم المديرون الفنيون للمكتب في المقر والمكاتب الميدانية على نحو متزايد بوضع نظريات للتغيير تترجم بعد ذلك إلى أطر منطقية أكثر قوة. وبالإضافة إلى ذلك، تنصدر الأقسام الإقليمية عملية وضع وثائق الرؤية الاستراتيجية الإقليمية، بما يتماشى مع الاستراتيجية المؤسسية. وتوسع كل شعبة فنية، من خلال تنفيذ

رقابة متعددة المستويات والدعم العملي الذي تقدمه وحدة التخطيط الاستراتيجي والشؤون المشتركة بين الوكالات، إلى ضمان التطبيق المتسق لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك رصد التقدم، والإبلاغ مع التركيز على النواتج المحصلة والنتائج على مستوى أعلى، وتحديد الدروس المستفادة، واتخاذ إجراءات تصحيحية لضمان التحسين المستمر.

إدارة المخاطر المؤسسية: توحيد سجل المخاطر والاحتيايل وإحراز تقدم على المستوى الميداني

41- تتمثل إحدى أولويات الأمين العام في تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية كوسيلة لتعزيز إطار البرمجة والمراقبة، مما يتيح توسيع نطاق تفويض السلطات وزيادة مرونة المنظمة وفعاليتها. وفي عام 2019، نفذ المكتب عملية تشاركية شملت جميع الشعب لتقييم مخاطر الاحتيايل والفساد الرئيسية التي تواجهها، ووضع سجلاً لمخاطر الاحتيايل والفساد يركز على ثلاثة مجالات رئيسية من مجالات المخاطر: ممارسة تأثير سياسي على عملية الإبلاغ عن البرامج، وانعدام النزاهة لدى الموظفين وحصول تضارب للمصالح، وعدم فعالية الرقابة على معاملات الأطراف الخارجية ورصدها. ويستند سجل المخاطر إلى النموذج الذي وضعته إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اعتمدت اللجنة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (الإدارة العليا) سجل المخاطر وخطط معالجة المخاطر والتصدي لها وأدمجتهما في سجل المخاطر المؤسسية الأوسع نطاقاً.

42- وفي أوائل عام 2020، أجرت المكاتب الميدانية التابعة للمكتب استعراضاً لسجلات المخاطر وخطط العلاج لديها بغية تحديثها. وتنفذ استعراضات من هذا النوع سنوياً منذ عام 2015، وقد اعتبرت إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ممارسة جيدة. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت جهود في نهاية عام 2019 لزيادة الروابط بين إدارة المخاطر وإدارة البرامج، أي بين سجل المخاطر الخاص بمكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخطط معالجة المخاطر، ومصفوفات تقييم المخاطر البرنامجية وتقييم مخاطر المشاريع.

43- وتماشياً مع الإجراءات التي وضعتها الأمانة العامة للأمم المتحدة، شرع المكتب خلال عام 2020 بإجراء استعراض لإطاره الخاص بإدارة المخاطر المؤسسية من أجل تحديثه ومواءمته مع الاستراتيجية المؤسسية الجديدة التي ستضعها المديرية التنفيذية.

نظام أوموجا

44- تركزت الجهود الرئيسية لإعمال نظام أوموجا في الفترة 2020-2021 على تنفيذ التوسعة الثانية لمشروع هذا النظام (UE2) المتعلقة بالترعاعات وسيواصل تركيز الجهود عليها، ويتوقع أن تبسط هذه التوسعة وتدمج العمليات في المجالات التالية: (أ) التخطيط الاستراتيجي، وتخطيط الميزانية وإدارة الأداء، بما في ذلك الإدارة الاستراتيجية والبرنامجية وإدارة المشاريع؛ و(ب) جمع الأموال وإدارة العلاقات مع الجهات المانحة؛ و(ج) إدارة شؤون الشرك المنفذ. ويعكف المكتب على وضع خطط لتنفيذ أنشطة إعمال النظام الرئيسية مثل الاختبارات، وإدارة التغيير، والاتصالات، والتدريب، والدعم في فترة ما بعد التأسيس، وعمليات الانتقال، وتكييف البيانات/تحويل البيانات، تماشياً مع خطط الإعمال العامة ومهام مقر الأمم المتحدة. وتشمل هذه الخطط أيضاً بذل جهود لإعادة تضبيب أطر المكتب القائمة وعملياته وإجراءاته وتدقيقات عمله التي سوف تتأثر بالتوسعة الثانية لنظام أوموجا.

45- وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأ مكتب الأمم المتحدة في فيينا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالفعل منتدى دائماً لخبراء التجهيز الإلكتروني من جميع الشعب يتواصل بانتظام مع المقر بشأن المسائل المتعلقة

بتطبيق وظائف التوسعة الثانية لنظام أوموجا وإدماجها وإعمالها. ويجري أيضاً استحداث لوحات بيانات تكميلية من أجل مساعدة مديري المشاريع/البرامج وأتمتة عمليات دمج البيانات بصورة أفضل. وعلاوة على ذلك، يجري تطبيق نموذج محسّن لدعم المستفيدين لضمان وجود حل شامل. وتهدف هذه الجهود إلى تحسين مرونة المكتب وفعاليته على الصعيد التنظيمي عن طريق الاستفادة من مزايا نظام التخطيط المتكامل للموارد المؤسسية في مجالي البرمجة والإدارة على السواء.

سادساً - الاستنتاجات

46- استناداً إلى الافتراضات المتعلقة بالتنفيذ حتى منتصف عام 2020 وفي سياق جائحة كوفيد-19، عدّل المكتب توقعاته المتعلقة بالمساعدة التقنية لتجسد مستوى تنفيذ أكثر واقعية بحلول منتصف فترة السنتين. فنُقِّح استخدام الأموال المخصصة الغرض إلى مبلغ 568,6 مليون دولار، ويمكن أن يخضع لتعديلات إضافية حسب تطور الجائحة. ويجري تخفيض ميزانية تكاليف دعم البرامج إلى 52 مليون دولار كوسيلة للتقليل من درجة التجاوز المحتمل للميزانية نتيجة لانخفاض التوقعات المتعلقة بتنفيذ البرامج. وظلت ميزانية الأموال العامّة الغرض عند مستوى 8,4 ملايين دولار بافتراض تحقق الإيرادات المتوقعة.

47- ويشترك المكتب مشاركة كاملة في إصلاحات الأمم المتحدة.

48- ولا يزال المكتب يواصل التماس الدعم من الدول الأعضاء لضمان مساهمات مستمرة يمكن التنبؤ بها في إطار الأموال العامّة الغرض.

49- ويرد نصاً مشروعياً القرارين المقترحين في المرفقين السادس والسابع.

المرفق الأول

توزيع التبرعات المخصصة الغرض في فترتي السنتين 2018-2019 و2020-2021

1- يبيّن الجدول الوارد أدناه تفصيل برنامج العمل الممول من التبرعات المخصصة الغرض، حسب الموضوع والمنطقة وشعبة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والصندوق، بانخفاض قدره 34,0 مليون دولار (5,6 في المائة)، من 602,5 مليون دولار في فترة السنتين 2018-2019 إلى 568,6 مليون دولار في فترة السنتين 2020-2021. وعلاوة على ذلك، يرد أدناه وصف حسب المنطقة وفقاً لطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الداعي إلى أن يرصد المكتب بدقة الاحتياجات الجغرافية المتغيرة.

2- وفيما يخص منطقة أفريقيا والشرق الأوسط، من المتوقع أن تتخفف الميزانية الإجمالية لحافظة البرامج بمبلغ مقداره 1,3 مليون دولار (1,4 في المائة)، من 92,3 مليون دولار في الفترة 2018-2019 إلى 91,0 مليون دولار في الفترة 2020-2021. وستدعم المكاتب الميدانية في هذه المنطقة الدول الأعضاء في التصدي لآثار جائحة كوفيد-19، لا سيما في مجال مكافحة الفساد في مجموعات الإغاثة الاقتصادية، واكتظاظ السجون، والمنتجات الطبية المزيفة، ودعم الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالعنف الجنساني. ويواصل المكتب في هذه منطقة توسيع نطاق أنشطته، مع التركيز على مكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة التي لها صلات بالجماعات الإرهابية، ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، وكذلك الجريمة السيبرانية والتحليل الجنائية. ولا تزال الحافظة المعنية بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين هي الأكبر في هذه المنطقة، وقد بدأ العمل في إطار المشروع المتعدد السنوات لتكثيف الشبكات الإجرامية العاملة في شمال أفريقيا. وفي العراق، ستشمل المبادرات المتخذة تعطيل العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة، وتعزيز نظام العدالة الجنائية، ومكافحة الفساد. وقد أنشئ مكتب برامج في الجزائر للتركيز على الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. ويعتزم المكتب توسيع نطاق مشاركته في السودان في مجال مكافحة الفساد، وهو يستكشف حالياً فرص المشاركة في سياق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، التي أنشئت حديثاً.

3- وفي شرق أفريقيا، ينفذ المكتب برامج شاملة تركز على الجرائم الاقتصادية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب وإصلاحات نظم العدالة الجنائية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز ومنع المخدرات. وتتلقى الدول الأعضاء في هذه المنطقة أيضاً الدعم لمكافحة الجريمة البحرية في القرن الأفريقي. وقد بدأت في عام 2020 المرحلة الثانية من البرنامج الإقليمي لتحسين إدارة الهجرة. وفي كينيا، يواصل المكتب تنفيذ برنامج يعزز الوصول إلى العدالة. وفي إريتريا، يقوم المكتب بتعزيز إقامة العدل. وقد افتتح المكتب مكتباً للبرامج يركز على منع التطرف العنيف في السجون في أوغندا، وعزز مشاركته مع إثيوبيا والاتحاد الأفريقي. وفي الجنوب الأفريقي، يواصل المكتب تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتنفيذ عملية إصلاح السجون ومكافحة العنف الجنساني والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والفساد والجرائم ضد الأحياء البرية وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وغسل الأموال. ويقوم المكتب، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتنفيذ برنامج لإدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي. وسيواصل المكتب تعزيز تدابير ناميبيا للتصدي للعنف الجنساني. وفي موزامبيق، سيعزز المكتب من جهوده الرامية إلى منع الفساد ومكافحة الإرهاب. وفي غرب أفريقيا، يواصل المكتب العمل على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتعزيز العدالة الجنائية، ومراقبة الحدود، ومكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات وتعاطيها والجريمة البحرية والاتجار بالأشخاص، وسيطور حافظته المتعلقة بالأحياء البرية والجريمة السيبرانية. ويقدم المكتب، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الدعم إلى النساء بوصفهن صانعات سلام وجهات فاعلة في إحداث التغيير على طول الحدود بين مالي والنيجر. وفي غينيا-بيساو، تدعم مبادرات جديدة

للمكتب تنفيذ الخطة الوطنية التي اعتمدها البلد مؤخراً، تحضيراً للإنتهاء التدريجي المتوقع لأعمال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا-بيساو. وسيواصل المكتب رصد وتقييم تنفيذ إعلان مجموعة بلدان الساحل الخمسة "G5S" بشأن مكافحة التطرف والتطرف العنيف في منطقة الساحل. وفي نيجيريا، سيستهل المكتب أنشطة جديدة في مجالات منها جرائم الأحياء البرية. وسيواصل المكتب تعزيز علاقاته مع بعثات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من خلال تجديد الشراكات وتطوير حافظات الأنشطة. ويشمل التطوير المستمر لمشروع الاتصالات في المطارات إنشاء أفرقة عمل جديدة في تشاد وموريتانيا والنيجر، فضلاً عن التوسع في شرق أفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (العراق والسودان ولبنان).

4- وفي جنوب آسيا وشرقها والمحيط الهادئ، من المتوقع أن تزداد حافطة البرامج بمبلغ مقداره 1,0 مليون دولار (3,0 في المائة)، من 34,0 مليون دولار في الفترة 2018-2019 إلى 35,0 مليون دولار في الفترة 2020-2021. وفي جنوب شرق آسيا، سيواصل المكتب سعيه إلى إجراء إصلاحات في السياسات العامة والتشريعات، وتعميق الشراكات القائمة، لا سيما في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع استخلاص الدروس المستفادة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وسيشجع المكتب أيضاً التعاون الإقليمي، بوسائل منها تعزيز شبكة مكاتب الاتصال الحدودية ومذكرة التفاهم بشأن مكافحة المخدرات في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية. ومن المقرر افتتاح مكتب برامج في بابوا غينيا الجديدة في عام 2021، في حين سيواصل المكتب استكشاف فرص توسيع التعاون مع إندونيسيا وميانمار وبلدان أخرى. وقد مَدَّ البرنامج الإقليمي لجنوب شرق آسيا والبرامج القطرية لإندونيسيا وميانمار حتى نهاية عام 2021. وفي جنوب آسيا، سوف يُلمس من الجهات المانحة دعم أقوى للبرنامج الإقليمي للمكتب (2018-2021)، لا سيما فيما يتعلق منه بإصلاح العدالة، والجريمة السيبرانية، وإدارة الحدود، والتعاون على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومنع الإرهاب. وسيواصل المكتب أيضاً توسيع نطاق برنامجه العالمي لمكافحة الجريمة البحرية، ومقره كولومبو، واستكشاف فرص تنفيذ برامج جديدة في بلدان رئيسية أخرى في المنطقة.

5- وفي غرب آسيا ووسطها، من المتوقع أن تتخفص حافطة البرامج بمبلغ مقداره 6,8 ملايين دولار (11,6 في المائة)، من 58,6 مليون دولار في الفترة 2018-2019 إلى 51,8 مليون دولار في الفترة 2020-2021، ويعزى ذلك الانخفاض إلى جائحة كوفيد-19 جزئياً. وسيواصل المكتب، تماشياً مع خريطة الطريقة المعنونة "تهج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتسق والموحد: ربط أوروبا بغرب آسيا ووسطها"، التواصل بشكل وثيق مع النظراء للتصدي على نحو شامل للتحديات الأكثر إلحاحاً المتصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب. ومن المتوخى تنظيم مبادرات جديدة للتعاون التقني في ضوء استحداث ممرات للتجارة والعبور في غرب آسيا ووسطها مما يهيئ فرصاً للمنظمات الإجرامية عبر الوطنية لاستغلال البنى التحتية والشبكات الجديدة في تنفيذ عمليات اتجار، بما فيها الاتجار بالمخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة. ويعكف المكتب حالياً على إعداد الدورة التالية من البرامج في غرب ووسط آسيا للفترة 2021-2025. وسوف تكون تلك البرامج متماشية مع الاستراتيجية الجديدة للمكتب، وستستند إلى نتائج وتوصيات التقييم النهائي المستقل لمجموعة البرامج في المنطقة.

6- وفيما يخص منطقة شرق أوروبا وجنوبها الشرقي، من المتوقع أن تزداد حافطة البرامج بمبلغ مقداره 0,8 مليون دولار (29,1 في المائة)، من 2,9 مليون دولار في فترة السنتين 2018-2019 إلى 3,7 ملايين دولار في فترة السنتين 2020-2021. وتشمل الحافطة تدخلات تتعلق بمراقبة الحاويات، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم. وترتني الشراكة الجديدة مع الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بمزيد من أعمال حوكمة الأمن وتقييمه في إطار البرنامج الإقليمي لجنوب شرق أوروبا. ويدعم البرنامج أهدافاً شاملة في مكافحة الجريمة العالمية، ويسعى إلى تحقيق

التأزر بين المشورة السياسية والمساعدة التقنية للتصدي للاتجار بالهروين الوارد من أفغانستان، بما يتماشى مع "تهج متسق وموحد للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة يربط أوروبا بغرب آسيا ووسطها". ويواصل البرنامج مساعدة بلدان هذه المنطقة في العمليات التمهيديّة لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وفي شرق أوروبا، هناك إمكانية لتوسيع نطاق الأنشطة البرنامجية، لا سيما في مجالي الجريمة السيبرانية ومنع تعاطي المخدرات.

7- وفيما يخص منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، من المتوقع أن تتخفّف حافظة البرامج بمبلغ مقداره 39,2 مليون دولار (23,2 في المائة)، من 169 مليون دولار في فترة السنتين 2018-2019 إلى 129,9 مليون دولار في فترة السنتين 2020-2021. ويعزى هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الأنشطة في هذه المنطقة وإلى انخفاض/تأخر المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء (بنما وكولومبيا والمكسيك). ويتواصل في كولومبيا التعاون المتخصص بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية البديلة المستهدفة. ويواصل المكتب تنويع دعمه للسلطات الكولومبية في مجالات تشمل القطع غير المشروع للأشجار، والتعدين غير المشروع، والفساد، والعدالة الجنائية، والاتجار بالبشر. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، يُتوقع أن تتوسع أنشطة الحافظة بما يتجاوز الأنشطة التقليدية لمكافحة المخدرات (التي تشمل أنشطة رصد المحاصيل غير المشروعة، وخفض عرض المخدرات والطلب عليها، ومراقبة الحدود، والتعاون الإقليمي)، بإطلاق مبادرات جديدة في مجال الأخلاقيات والنزاهة في الجهاز القضائي، والشفافية المؤسسية، ومشاركة المواطنين في الإدارة المحلية. ويعتزم المكتب القطري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بيرو توسيع حافظة أنشطته مقارنة بالفترة 2018-2019، لا سيما في مجال مكافحة المخدرات والجريمة المنظّمة والفساد والجرائم البرية وجرائم الغابات. وقد تعزز العمل في هذه المجالات بالتعاون مع البرامج العالمية للمكتب. ويرتبط تعزيز وجود المكتب في إكوادور ببدء مشروع لمكافحة الفساد. وقد شرع المكتب منذ عام 2020 بتنسيق عمليات له أيضاً في الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وشيلي، ويعكف حالياً على وضع خريطة للتحديات والفرص المتاحة للدعم البرنامجي الذي يقّمه المكتب في هذا الصدد. وفي البرازيل، توسّع نطاق حافظة المكتب في عام 2020 مقارنة بعام 2019، ومن المتوقع أن يتوسع نطاقها أكثر في عام 2021. وبفضل الجهود المبذولة لإعادة العمل مع النظراء الوطنيين والشركاء المحليين في البرازيل، تعزز التعاون التقني في مجالات الحد من عرض المخدرات والاتجار بالبشر والقطع غير المشروع للأشجار. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يتوسع نطاق أنشطة المكتب في مجالات العدالة الجنائية وإصلاح السجون، وخفض الطلب على المخدرات، ومكافحة الجريمة والعنف على مستوى الدولة. ومن المتوقع أن تتخفّف أنشطة حافظة البرامج في أمريكا الوسطى والكاريبي في فترة السنتين 2020-2021، ويرجع ذلك جزئياً إلى تأخر تحويل المبالغ في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات، والبحوث، حيث عُقّمت الأنشطة في إطارها نتيجة لجائحة كوفيد-19. وعُقّمت أيضاً أنشطة عديدة متصلة بالمشاريع بسبب تلك الجائحة. وتلقى المكتب مبالغ جديدة لتمويل مشاريع في مجال تعزيز العدالة ومكافحة الجريمة السيبرانية والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. ومن المتوقع تقليص نطاق حافظة البرامج المحلية في المكسيك في فترة السنتين 2020-2021. ومع ذلك، فقد عزز المكتب القطري في المكسيك، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حافظته البرنامجية العالمية بمساهمات بلغت 20 مليون دولار لتنفيذ مبادرات العدالة على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب دعم السلطات الوطنية في مجال تعزيز العدالة ومكافحة المخدرات والفساد.

8- ويُتوقع أن تشهد أنشطة المكتب العالمية زيادة قدرها 11,4 مليون دولار (4,6 في المائة)، من 245,7 مليون دولار في فترة السنتين 2018-2019 إلى 257,1 مليون دولار في فترة السنتين 2020-2021. ويتواصل توسّع برامج المكتب العالمية في عدة مجالات مواضيعية، كما يتواصل تزايد مكوناتها الميدانية، تماشياً مع احتياجات الدول الأعضاء. وقد استمر التوجه نحو البرمجة المتكاملة لجميع أنشطة المكتب

التشغيلية، كما استمر تعزيز السياسات والمبادئ التوجيهية الداخلية بشأن التعاون والتنسيق البرنامجيين. وُعدلت الاعتمادات المخصصة للتقييم المستقل وفقاً لذلك، فجرى تكييف أدوات ومنهجيات التقييم بشكل كامل لتتلاءم مع ظروف أزمة كوفيد-19. ومن ضمن البرامج العالمية التي ساهمت في توسيع نطاق برامج المكتب ما يلي: برنامج الجريمة البحرية؛ والبرنامج العالمي للحظر السريع للمواد الخطرة؛ والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب؛ والبرنامج المعني بالتصدي للاتجار عبر الوطني بالأسلحة بصورة غير مشروعة من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول الأسلحة النارية المكمل لها؛ والبرنامج المعني بتعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكابين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا؛ والبرنامج المعني بمكافحة الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والغابات؛ والبرنامج المعني بمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعّال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ والبرنامج المعني بتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الخطيرة؛ والبرنامج المعني بالتحديات الماثلة في السجون.

المرفق الثاني

برنامج العمل الممول من التبرعات المخصصة الغرض في فترتي السنتين 2018-2019 و 2020-2021
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيير (النسبة المئوية)	مجموع صندوقي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة		صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية		صندوق الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	
	2021-2020 (المبلغ الفعلي)	2019-2018 (المبلغ الفعلي)	2021-2020 (النسبة المئوية)	2019-2018 (المبلغ الفعلي)	2021-2020 (النسبة المئوية)	2019-2018 (المبلغ الفعلي)
74,6	2 332,0	1 336,0	-	-	-	-
0,1	208 858,4	208 677,4	4,8	143 788,9	137 187,3	71 490,1
(27,2)	127 664,1	175 356,6	961,8	281,5	26,5	175 330,1
(13,4)	39 554,1	45 652,9	(13,4)	39 554,1	45 652,9	-
(8,7)	27 005,8	29 592,2	(8,7)	27 005,8	29 592,2	-
14,8	80 272,0	69 905,9	18,0	80 272,0	68 007,9	1 897,9
6,9	51 899,9	48 554,5	(9,7)	26 995,2	29 902,0	18 652,5
32,9	6 505,7	4 894,2	33,6	5 011,9	3 752,6	1 141,7
33,0	8 173,9	6 143,5	45,1	3 646,8	2 513,2	3 630,3
129,6	9 317,9	4 058,4	-	343,0	-	4 058,4
(16,6)	6 984,2	8 371,1	(15,9)	5 100,0	6 064,6	2 306,5
(5,6)	568 568,0	602 542,7	2,9	331 999,2	322 699,4	236 568,7
						279 843,3

ألف - حسب الموضوع

أجهزة تقرير السياسات

التوجيه التنفيذي وإدارة

برنامج العمل:

مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

اعتماد نهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة

المخدرات العالمية

مكافحة الفساد

منع الإرهاب

العدالة

البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال

الجنائي⁽¹⁾

دعم السياسات

التعاون التقني والدعم الميداني

تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات

الأمم المتحدة الحكومية الدولية والهيئة الدولية

لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع

الجريمة والعدالة الجنائية

دعم البرامج

المجموع

	مجموع صندوقي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة		صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية		صندوق برنامج الأمم المتحدة المراقبة الدولية للمخدرات	
	2021-2020 التغيير (النسبة المئوية)	2019-2018 المبلغ الفعلي (المبلغ المتفق)	2021-2020 التغيير (النسبة المئوية)	2019-2018 المبلغ الفعلي (المبلغ المتفق)	2021-2020 التغيير (النسبة المئوية)	2019-2018 المبلغ الفعلي (المبلغ المتفق)
باء - حسب المنطقة						
أفريقيا والشرق الأوسط	(1,4)	92 288,3	12,3	62 132,9	(29,6)	30 155,4
جنوب آسيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ	3,0	33 979,3	1,9	23 866,3	5,4	10 543,4
غرب آسيا وأسيا الوسطى	(11,6)	51 823,3	(2,9)	16 923,5	(15,3)	41 220,9
شرق أوروبا وجنوبها الشرقي	29,1	3 733,1	48,6	3 733,1	(100,0)	- 379,5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	(23,2)	129 875,7	(20,3)	26 979,6	(23,9)	102 896,1
العالم ^(أ)	4,6	257 123,1	4,0	190 701,4	6,5	62 357,2
المجموع	(5,6)	602 542,7	2,9	331 999,2	(15,5)	236 568,7
						279 843,3
جيم - حسب الشعبة						
مكتب المدعوة التنفيذية	74,6	2 332,0	-	-	74,6	1 336,0
شعبة العمليات ^(ب)	(8,1)	389 366,2	8,1	200 322,3	(20,7)	238 496,7
شعبة شؤون المعاهدات	(2,0)	132 960,5	(4,4)	100 262,7	5,9	30 873,6
شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة	32,5	19 455,1	12,5	8 844,3	55,6	6 818,6
شعبة الإدارة	(17,3)	6 984,2	(16,8)	5 100,0	(18,7)	2 318,5
معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة	(5,6)	17 470,0	(5,6)	17 470,0	-	-
المجموع	(5,6)	602 542,7	2,9	331 999,2	(15,5)	236 568,7
						279 843,3

(أ) يشمل الصندوق الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.
(ب) يشمل تكاليف الدعم المسددة إلى الشركاء في التنفيذ.

المرفق الثالث

إسقاطات الموارد المنقحة لفترة السنتين 2021-2020

إسقاطات الموارد المنقحة لفترة السنتين 2021-2020
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021-2020	2021	2020	الفئة
			ألف - الأموال العامّة الغرض
5 266,8	2 860,8	2 406,0	المتعلقة بالوظائف
3 144,7	1 618,1	1 526,6	غير المتعلقة بالوظائف
8 411,5	4 478,9	3 932,6	المجموع الفرعي
			باء - الأموال المخصصة الغرض
236 568,7	124 683,2	111 885,5	برنامج المخدرات
331 999,2	176 456,1	155 543,2	برنامج الجريمة
568 568,0	301 139,3	267 428,7	المجموع الفرعي
			جيم - أموال تكاليف دعم البرامج
39 493,2	20 021,8	19 471,4	المتعلقة بالوظائف
12 541,4	5 725,9	6 815,5	غير المتعلقة بالوظائف
52 034,6	25 747,7	26 286,9	المجموع الفرعي
44 537,0	21 950,3	22 586,7	دال - الميزانية العادية
673 551,1	353 316,2	320 234,9	المجموع

المرفق الرابع

الوضع المالي
ألف - صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

برنامج المخدرات: ملخص الوضع المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لفترتي السنتين 2019-2020 و 2021-2020
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	2021-2020 (الميزانية المقترحة)			2019-2018 (البلغ الفعلي)				
	أموال تكاليف دعم البرنامج	الأموال المخصصة الغرض	الأموال العامة الغرض	أموال تكاليف دعم البرنامج	الأموال المخصصة الغرض	الأموال العامة الغرض		
355 357,5	33 044,4	308 297,9	14 015,2	287 404,0	6 882,3	279 336,9	1 184,8	أولاً - التمويل
355 357,5	33 044,4	308 297,9	14 015,2	287 404,0	6 882,3	279 336,9	1 184,8	ألف - أرصدة الصندوق في بداية فترة السنتين
129 721,3	-	126 054,8	3 666,5	145 478,0	-	141 435,9	4 042,1	باء - الإيرادات
13 170,7	-	13 170,7	-	115 436,2	-	115 436,2	-	مساهمات الدول الأعضاء
1 900,0	-	1 900,0	-	22 331,5	-	22 331,5	-	مساهمات الجهات المانحة الوطنية
4 870,1	-	4 870,1	-	13 631,9	-	13 631,9	-	مساهمات المنظمات الحكومية الأخرى
608,0	-	608,0	-	1 666,2	-	1 666,2	-	مساهمات المنظمات الدولية
-	-	-	-	-	-	35,0	-	الجهات الخاصة
-	-	-	-	-	-	92,8	-	جهات مانحة أخرى
-	-	-	-	1 110,8	92,8	1 030,4	(12,4)	إيرادات أخرى
150 270,1	0,0	146 603,6	3 666,5	299 654,5	92,8	295 567,0	4 029,6	المجموع الفرعي، الإيرادات
-	20 238,7	(20 238,7)	-	-	32 310,9	(32 310,9)	-	إيرادات دعم البرامج المقدمة للمكتب
-	(224,0)	224,0	-	-	(790,5)	790,5	-	إيرادات دعم البرامج المقدمة للشركاء في التنفيذ
150 276,5	20 014,7	126 588,9	3 672,9	299 654,5	31 613,2	264 046,6	4 029,6	المجموع الفرعي، باء
505 627,6	53 059,1	434 886,8	17 681,7	587 058,5	38 495,5	543 383,5	5 214,4	المجموع، أولاً (ألف + باء)
5 403,7	2 659,8	2 332,0	411,9	5 226,7	3 548,8	1 336,0	341,9	ثانياً - جيم - النفقات
-	-	-	-	-	-	-	-	التوجيه التنفيذي وإدارة
-	-	-	-	-	-	-	-	برنامج العمل:
65 268,6	199,1	65 069,5	-	72 158,8	668,7	71 490,1	-	مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

		2019-2018 (المبلغ الفعلي)				2021-2020 (الميزانية المقترحة)			
		الأموال العامة	الأموال المخصصة	أموال تكاليف دعم البرامج	المجموع	الأموال العامة	الأموال المخصصة	أموال تكاليف دعم البرامج	المجموع
		الغرض	الغرض	الغرض		الغرض	الغرض	الغرض	
اعتماد نهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية	-	-	175 356,5	224,6	175 581,1	-	127 382,6	288,4	127 671,0
مكافحة الفساد	-	-	-	-	-	-	-	-	-
منع الإرهاب	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العدالة	-	-	1 897,9	-	1 897,9	-	-	-	-
البحوث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي	3 171,9	18 652,5	525,9	2 134,8	22 350,3	2 215,0	24 904,7	962,6	28 082,3
دعم السياسات	1 049,2	1 141,7	2 134,8	4 325,7	9 726,2	1 361,1	1 493,8	2 965,3	5 820,2
التعاون التقني والدعم الميداني	1 498,7	3 630,3	4 597,3	9 726,2	4 058,4	994,6	4 527,1	5 677,1	11 198,8
تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات الأمم المتحدة	-	4 058,4	-	4 058,4	-	-	8 974,8	-	8 974,8
الحكومية الدولية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دعم البرامج	-	2 306,5	10 070,3	12 376,8	-	1 884,2	13 542,8	-	15 427,0
المجموع، ثانياً (جيم)	6 061,7	279 869,8	21 770,4	307 701,9	4 982,6	236 568,7	26 295,1	267 846,4	
دال - التعديلات الأخرى لأرصدة الصندوق⁽¹⁾	(14 862,5)	(44 784,2)	(16 319,3)	(75 966,0)	-	-	-	-	
ثالثاً - المجموع، ثالثاً	(14 862,5)	(44 784,2)	(16 319,3)	(75 966,0)	-	-	-	-	
أرصدة الصندوق في نهاية فترة السنتين (أولاً - ثانياً + ثالثاً)	14 015,2	308 297,9	33 044,4	203 390,5	12 699,1	198 318,1	26 764,0	237 781,2	

(1) لا تشمل مستويات المكاسب والخسائر الإكوارية المتعلقة بنهاية الخدمة، بما في ذلك التحويلات في الأرصدة المحسوبة استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

باء - صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
برنامج الجريمة: ملخص الوضع المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لفترتي السنتين 2018-2019 و 2020-2021
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		2021-2020 (الميزانية المقترحة)			2019-2018 (المبلغ الفعلي)		
المجموع	البرامج	أموال تكاليف دعم	البرامج	المجموع	البرامج	أموال تكاليف دعم	البرامج
	الغرض	الغرض	الغرض	الغرض	الغرض	الغرض	الغرض
	الأمور العامة	الأمور المخصصة	الأمور العامة	الأمور المخصصة	الأمور العامة	الأمور المخصصة	الأمور العامة
423 535,6	(1 611,3)	420 116,4	5 030,5	308 463,8	(516,4)	307 346,2	1 634,0
423 535,6	(1 611,3)	420 116,4	5 030,5	308 463,8	(516,4)	307 346,2	1 634,0
263 977,9	-	258 599,6	5 378,3	345 707,0	-	340 288,4	5 418,6
9 143,0	-	9 143,0	-	5 271,9	-	5 271,9	-
71 301,0	-	71 301,0	-	63 867,8	-	63 867,8	-
64 468,5	-	64 468,5	-	29 287,7	-	29 287,7	-
2 550,0	-	2 550,0	-	5 788,9	-	5 788,9	-
-	-	-	-	14 432,5	635,3	13 797,2	-
411 440,4	-	406 062,2	5 378,3	464 355,8	635,3	458 302,0	5 418,6
-	30 552,8	(30 552,8)	-	-	30 963,0	(30 963,0)	-
-	-	-	-	-	(545,2)	545,2	-
411 440,4	30 552,8	375 509,3	5 378,3	464 355,8	31 053,1	427 884,2	5 418,6
834 976,0	28 941,5	795 625,8	10 408,8	772 819,6	30 536,7	735 230,4	7 052,6
1 416,9	1 416,9	-	-	1 998,6	1 998,6	-	-
145 973,7	1 701,5	143 788,9	483,3	138 713,8	1 058,8	137 187,3	467,7
281,5	0,0	281,5	-	109,2	109,2	-	-
40 137,0	582,9	39 554,1	-	45 905,5	252,6	45 652,9	-
27 208,4	202,6	27 005,8	-	29 808,6	216,4	29 592,2	-
80 597,7	0,0	80 272,0	325,7	68 737,5	372,1	68 007,9	357,5
29 107,5	619,4	26 995,2	1 492,9	31 060,6	855,8	29 902,0	302,7
7 355,8	2 343,9	5 011,9	-	6 323,8	2 571,3	3 752,6	-
11 466,6	6 692,8	3 646,8	1 127,0	9 294,3	5 897,7	2 513,2	883,3

		2019-2018 (السلع الفعلي)			2021-2020 (الميزانية المتقنة)				
المجموع	343,0	المجموع	أموال تكاليف دعم البرنامج	الأموال المخصصة الغرض	الأموال العامة الغرض	المجموع	أموال تكاليف دعم البرنامج	الأموال المخصصة الغرض	الأموال العامة الغرض
	17 279,5		11 805,3	6 064,6	-	17 870,0	12 179,5	5 100,0	-
	361 167,6	25 739,5	25 137,7	322 672,9	2 011,2	349 821,8	25 739,5	331 999,2	3 428,9
	-	-	1 270,3	13 938,3	(170,5)	15 038,1	-	-	-
	-	-	7 010,3	(7 558,9)	10,8	(537,8)	-	-	-
	473 808,4	3 202,0	(1 611,3)	420 116,4	5 030,5	423 535,6	3 202,0	463 626,5	6 979,9

(أ) يشمل الصندوق الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

(ب) لا يشمل تسويات المكاسب والخسائر الإكثارية، بما في ذلك التسويات في الأرصدة المحسوبة استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإجراءات المتخذة لمعالجة التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها عن الميزانية المُدمجة لفترة السنتين
2020-2021 لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
(E/CN.7/2019/16-E/CN.15/2019/18)

الفقرة	التوصية	الإجراءات المتخذة
9	في ضوء الملاحظات الواردة في الفقرتين 7 و8 أعلاه، ترى اللجنة الاستشارية أن العرض الحالي للميزانية لا يقدم قدراً كافياً من الوضوح والاتساق، وهي على ثقة من أن المكتب سوف يقوم بتحسين عروض الميزانيات المقبلة، بوسائل منها اعتماد أساس ثابت للمقارنة بين إسقاطات النفقات السابقة والمقبلة (انظر أيضاً الفقرة 23 أدناه)	لضمان الاتساق في المقارنة، سيُقدم المكتب في وثائق الميزانية المقبلة بيانات مقارنة بالميزانية المنقحة لفترة الحالية (آخر ميزانية تقرها الدول الأعضاء). وسوف ترد المعلومات عن الميزانيات النهائية في المرفق الأول. وستضاف حاشية إلى الجدول 1 لتوضيح الإحالات إلى الميزانية العادية
12	تشير اللجنة الاستشارية إلى الجهود التي يبذلها المكتب للسعي إلى تحقيق المزيد من المرونة في التمويل الطوعي، وتؤكد مجدداً على أهمية تحقيق توازن أفضل بين المساهمات المخصصة الغرض والمساهمات العامة الغرض لكفالة اتباع نموذج مستدام للتمويل والحصول على دعم من الدول الأعضاء والجهات المانحة لتنفيذ البرامج التي صدر بشأنها تكليف (E/CN.7/2017/13-E/CN.15/2017/15، الفقرة 11)	أبلغ المكتب الفريق العامل الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي بنتائج الحصول على قدر محدود من التمويل العام الغرض، وقدم أمثلة على جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الرامية إلى تعزيز المساهمات غير المخصصة الغرض/المساهمات المخصصة بشروط ميسرة، بما في ذلك ما يتعلق بمقترح اتفاق التمويل لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
16	بالنظر إلى التدهور المستمر في الإيرادات العامة الغرض، ما زالت اللجنة الاستشارية تشجع المكتب على مواصلة إعادة فحص وتقييم نظام الاسترداد الكامل للتكاليف وتعزيز الشفافية في تنفيذ آلياته المتعلقة باسترداد التكاليف (انظر أيضاً الوثيقة E/CN.7/2017/13-E/CN.15/2017/15، الفقرة 15)	ويطلع المكتب الجهات المانحة بانتظام على عناصر وضعه المالي، بما في ذلك الأموال العامة الغرض. ويتناول المكتب أيضاً، في حواراته الاستراتيجية مع المانحين، مسألة كيفية تحقيق توازن أفضل بين الأموال المخصصة الغرض والأموال العامة الغرض
		بالنظر إلى التدهور المستمر في الإيرادات العامة الغرض وتواصل الضغط على الميزانية العادية وتكاليف دعم البرامج، استحدث المكتب في فترة السنتين 2014-2015 نموذجاً للتمويل ينطوي على نظام للاسترداد السليم والمستدام للتكاليف المباشرة من الميزانيات والأنشطة التي تستفيد مباشرة من الخدمات المقدمة. وفي الفترة 2020-2021، سيواصل المكتب رصد تكاليفه وهياكله المكتبية الميدانية وضبطها حسب احتياجات البرامج، واحتساب تكاليف أنشطة البرامج على نحو شفاف. كما أنه سيواصل تطبيق نظام إدارة المخاطر بمساعدة وظائف

الفقرة	التوصية	الإجراءات المتخذة
		<p>نظام أوموجا المحسنة وبالإستفادة الكاملة من لوحات معلومات الإنذار المبكر لتزويد الإدارة العليا بتحديثات منتظمة بشأن تنفيذ البرامج وتوقعات التمويل وهيكل التكاليف القائمة. ويفضل هذه اللوحات الجديدة للمعلومات، ويفضل تحسين الرؤية وتوقيت المعلومات ودقتها التي يوفرها نظام أوموجا، ستتاح لإدارة المكتب سبل إجراء استعراضات أفضل للوضع المالي واستبانة الحلول المحتملة من أجل الحفاظ على سلامة شبكة المكاتب الميدانية</p>
19	<p>تشير اللجنة الاستشارية إلى أنّ الجمعية العامة أقرت، في قرارها 268/73 ألف، توصية اللجنة بأن تمارس كيانات الأمم المتحدة الرقابة الملائمة في تطبيق السياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، كما في عملية التوظيف والإدارة الشاملة المتعلقة بالأفراد من غير الموظفين، بمن فيهم الخبراء الاستشاريون، وأن تكفل الشفافية المستمرة في المعلومات المقدمة بشأنها. واللجنة على ثقة من أنّ المكتب سيقدم المزيد من المعلومات عن حالة الوظائف المحلية و عقود الخدمات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابة عنه في تقرير الميزانية المقبل</p>	<p>يتم التعاقد مع الأفراد من غير الموظفين وفقاً لسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقواعده. ويتخذ ممثلو المكاتب الميدانية قرارات بشأن التوظيف والاختيار، وهم مسؤولون عن الإدارة العامة للموظفين المحليين. وتساعد جهات تنسيق للموارد البشرية موجودة في المكاتب الميدانية ممثلي المكاتب الميدانية التابعة للمكتب على ضمان الرقابة والعناية الواجبة. وتتلقى جهات التنسيق من مقر المكتب الدعم والمشورة على نحو منظم. وفيما يتعلق بالموظفين المحليين وعقود الخدمات التي يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شؤونها، فإن المكتب سيرجح معلومات في هذا الشأن في تقرير الميزانية المقبل</p>
23	<p>ترى اللجنة الاستشارية أن عرض الهياكل الإقليمية القائمة وإجمالي عدد موظفيها، إلى جانب التغييرات المقترحة في إجمالي عدد الموظفين في المناطق المعنية، على نحو واضح، كان من شأنه أن يسهل المقارنة بين المكاتب الإقليمية المختلفة للمكتب وقوام الموظفين في كل منها. وتتوقع اللجنة أن يعزز المكتب عرض مقترحاته المتعلقة بملاك الموظفين، بما في ذلك بالإشارة بوضوح إلى مواقع مكاتبه الإقليمية وغيرها من المكاتب وإجمالي عدد موظفيها في الميزانيات المقبلة</p>	<p>سيقدم المكتب في وثائق الميزانية المقبلة معلومات مفصلة عن المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين، حسب موقع المكتب المعني</p>
24	<p>ترى اللجنة الاستشارية أيضاً أنّ الأساس المنطقي والمبررات المقدمة فيما يتعلق بإعادة التصنيف المقترح للوظائف غير مقنعة. وتشدّد اللجنة على أنّه إذا استلزم التغييرات المتعلقة بالولايات أو الظروف التشغيلية إعادة تصنيف وظائف إلى رتب أعلى، فينبغي أن يكون ذلك مبرراً تماماً وفقاً للمعايير التي حدتها لجنة الخدمة المدنية الدولية</p>	<p>خضعت عمليات إعادة التصنيف المقترحة إلى تقييم استناداً إلى المعيار الرئيسي لتقييم الوظائف الذي وضعت له لجنة الخدمة المدنية الدولية بالنسبة للفئات الفنية والفئات العليا. وقد أوضح موجز التصنيف أن الوظائف قد صنفت برتبة مد-1 وفقاً لنظام تصنيف الوظائف في لجنة الخدمة المدنية الدولية.</p>

الفقرة	التوصية	الإجراءات المتخذة
		وقد تأجل تعيين الموظفين في الوظائف الثلاث من رتبة مد-1 حتى كانون الثاني/يناير 2021 بسبب الحالة الراهنة
25	تتوقع اللجنة الاستشارية تنفيذ جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة خلال الأطر الزمنية المتفق عليها	حتى تموز/يوليه 2020، نفذ المكتب بالكامل 23 توصية من التوصيات الـ 50 المتعلقة من فترات سابقة (2018 وما قبلها). ويجري حالياً تنفيذ التوصيات الـ 27 المتبقية. وسيوصل المكتب رصد تنفيذ التوصيات التي لم تنفذ بعد عن كُتب ومتابعتها بدقة
26	ترى اللجنة الاستشارية أنَّ المعلومات المتعلقة بحالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات مفيدة، وهي على ثقة من أنَّ المكتب سوف يدرج هذه المعلومات في الميزانيات المقبلة. وهي على ثقة أيضاً من أنَّ المكتب سيدرج كذلك موجزاً لتوصيات اللجنة وما اتخذته من إجراءات بشأنها	سيدرج المكتب في وثائق الميزانيات المقبلة موجزاً عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية
27	اللجنة الاستشارية على ثقة من أنَّ المكتب سوف يضاعف جهوده الرامية إلى زيادة معدل الامتثال لسياسة الحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي	ارتفع معدل الامتثال لسياسة الحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي من 16,2 في المائة في عام 2018 إلى 24,2 في المائة في عام 2019. وتحسنت الإحصاءات أكثر قبل بداية جائحة كوفيد-19 التي غيرت أنماط السفر تغييراً كبيراً. ويجري حالياً توزيع تقارير فصلية على جميع مديري المكتب (بمن فيهم ممثلو المكاتب الميدانية) الذين يُطلب منهم شرح أسباب عدم الامتثال وتقديم خطط عملهم لضمان الامتثال لتلك السياسة في المستقبل وسيصدر المكتب، من أجل زيادة معدل الامتثال، توجيهاً لتوعية الموظفين والتأكيد على أهمية تلك السياسة في عام 2020. وسيراعي التوجيه أيضاً تغير السياق بسبب جائحة كوفيد-19
28	تتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات محدثة عن هذه المسألة في الميزانية المقبلة للمكتب	نفذ المكتب عملية تشاركية شملت جميع الشعب لتقييم مخاطر الاحتيال والفساد الرئيسية التي يواجهها ووضع سجلاً لمخاطر الاحتيال والفساد يركز على ثلاثة مجالات رئيسية من مجالات المخاطر: ممارسة تأثير سياسي على عملية الإبلاغ عن البرامج، وانعدام النزاهة لدى الموظفين وحصول تضارب للمصالح، وعدم فعالية الرقابة على معاملات الأطراف الخارجية ورصدها. ويستند سجل المخاطر إلى النموذج الذي

الإجراءات المتخذة	التوصية	الفقرة
<p>وضعت إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اعتمدت اللجنة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (الإدارة العليا) سجل المخاطر وخطط معالجتها والتصدي لها، وأدمجت السجل والخطط في سجل المخاطر المؤسسية الأوسع نطاقاً</p>	<p>تشجع اللجنة الاستشارية المكتب على مواصلة تعاونه مع مكتب مكافحة الإرهاب في تنفيذ الولايات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، تشير اللجنة إلى أنه عملاً بقرار الجمعية العامة 217/35، يتعين موافقة اللجنة على المقترحات المتعلقة بإنشاء الوظائف الجديدة من الرتبة مد-1 وما فوقها التي تموّل من مصادر خارجة عن الميزانية ولا تخضع بشكل آخر للفحص من هيئة حكومية دولية (انظر أيضاً الوثيقة A/74/7، الفقرة 110).</p>	29
<p>يتعاون المكتب على نحو مستمر مع مكتب مكافحة الإرهاب، بوسائل منها تنفيذ مشاريع مشتركة وتبادل المعلومات بشأن البرامج والخطط. ويتولى المكتب حالياً رئاسة الفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وتدابير التصدي القانونية ومكافحة تمويل الإرهاب المنشأ في إطار الاتفاق العالمي ولا يعتمز المكتب إنشاء وظائف برتبة مد-1 أو أعلى تمول من موارد خارجة عن الميزانية لمدة 12 شهراً أو أكثر، ولا تخضع للتدقيق من جانب هيئة حكومية دولية.</p>		

مشروع قرار بشأن صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يُتوخى أن تعتمد لجنة المخدرات

تنفيذ ميزانية صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لفترة السنتين 2020-2021

إِنَّ لَجْنَةَ الْمَخْدِرَاتِ،

إذ تمارس المهام الإدارية والمالية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة في الفقرة 2 من القسم السادس عشر من قرارها 185/46 جيم، المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1991،

وقد نظرت في تقرير المديرية التنفيذية عن تنفيذ الميزانية المُدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين 2020-2021،⁽¹⁾

وإذ تشير إلى قرارها 9/62 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2019،

1- تلاحظ أنَّ تقرير المديرية التنفيذية عن تنفيذ الميزانية المُدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين 2020-2021 يقدِّم معلومات عن التعديلات التي أدخلت على الميزانية المُدمجة؛

2- تلاحظ أيضاً استمرار ثقة الجهات المانحة القويّة في تنفيذ البرامج من قِبَل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

3- تلاحظ كذلك مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مسارات إصلاح الأمم المتحدة؛

4- تحيط علماً بتدابير توفير التكاليف التي اتَّخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإبقاء النفقات العامّة الغرض عند مستوى 4 982 600 دولار من دولارات الولايات المتحدة، ونفقات تكاليف دعم البرامج عند مستوى 26 295 100 دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

5- توافق على الميزانية المنقحة للأموال العامة الغرض لفترة السنتين 2020-2021 بمبلغ 4 982 600 دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

6- تقرُّ الميزانية المنقحة للأموال المخصّصة الغرض وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين 2020-2021 على النحو الوارد أدناه:

إسقاطات الموارد لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

المتعلقة بالوظائف		الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
الميزانية المنقحة، 2021-2020	الميزانية المعتمدة، 2021-2020	الميزانية المنقحة، 2021-2020	الميزانية المعتمدة، 2021-2020	
				الأموال العامة الغرض
11	11	3 178,1	3 425,6	المتعلقة بالوظائف
		1 804,5	1 393,6	غير المتعلقة بالوظائف
11	11	4 982,6	4 819,2	المجموع الفرعي
103	103	236 568,7	338 331,5	الأموال المخصصة الغرض
103	103	236 568,7	338 331,5	المجموع الفرعي
				أموال تكاليف دعم البرامج
69	69	20 913,4	11 301,6	المتعلقة بالوظائف
		5 381,7	3 050,6	غير المتعلقة بالوظائف
67	67	(-)26 295,1	(0)14 352,1	المجموع الفرعي
218	218	267 846,4	357 502,8	المجموع

(أ) مخصصات عام 2020.

(ب) مخصصات فترة السنتين 2021-2020.

7- تلاحظ أنَّ إسقاطات الموارد المقدَّرة الواردة أعلاه مرهونة بتوفُّر التمويل.

مشروع قرار بشأن صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يتوخى أن تعتمد لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

تنفيذ ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لفترة السنتين 2020-2021

إنّ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية،

إذ تمارس المهام الإدارية والمالية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة في قرارها 252/61، المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2006،

وقد نظرت في تقرير المديرية التنفيذية عن تنفيذ الميزانية المُدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة⁽¹⁾ لفترة السنتين 2020-2021،

وإذ تشير إلى قرارها 4/28 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2019،

1- تلاحظ أنّ تقرير المديرية التنفيذية عن تنفيذ الميزانية المُدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين 2020-2021 يقدّم معلومات عن التعديلات التي أدخلت على الميزانية المُدمجة؛

2- تلاحظ أيضاً استمرار ثقة الجهات المانحة القويّة في تنفيذ البرامج من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

3- تلاحظ كذلك مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مسارات إصلاح الأمم المتحدة؛

4- تحيط علماً بتدابير توفير التكاليف التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإبقاء النفقات العامّة الغرض عند مستوى 3 428 900 دولار من دولارات الولايات المتحدة، ونفقات تكاليف دعم البرامج عند مستوى 25 739 500 دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

5- توافق على الميزانية المنقحة للأموال العامة الغرض لفترة السنتين 2020-2021 بمبلغ 3 428 900 دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

6- تقرّ الميزانية المنقحة للأموال المخصّصة الغرض وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين 2020-2021 على النحو الوارد أدناه:

إسقاطات الموارد بشأن صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

المتعلقة بالوظائف		الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
الميزانية المنقحة، 2021-2020	الميزانية المعتمدة، 2021-2020	الميزانية المنقحة، 2021-2020	الميزانية المعتمدة، 2021-2020	
				الأموال العامة الغرض
7	7	2 088,7	2 254,2	المتعلقة بالوظائف
		1 340,2	1 349,8	غير المتعلقة بالوظائف
7	7	3 428,9	3 604,0	المجموع الفرعي

المتعلقة بالوظائف		الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
الميزانية المنقحة، 2021-2020	الميزانية المعتمدة، 2021-2020	الميزانية المنقحة، 2021-2020	الميزانية المعتمدة، 2021-2020	
264	264	331 999,2	359 555,4	الأموال المخصصة الغرض
264	264	331 999,2	359 555,4	المجموع الفرعي
				أموال تكاليف دعم البرامج
64	64	18 579,8	10 764,3	المتعلقة بالوظائف
		7 159,7	3 353,7	غير المتعلقة بالوظائف
64	64	(-)25 739,5	(0)14 117,9	المجموع الفرعي
335	335	361 167,6	377 277,3	المجموع

(أ) مخصصات عام 2020.

(ب) مخصصات فترة السنتين 2021-2020.

-7 تلاحظ أنّ إسقاطات الموارد المقدّرة الواردة أعلاه مرهونة بتوفّر التمويل.